

**حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب  
-رضي الله عنهما- في أركان الإسلام  
تخریجا ودراسة**

**إعداد**

**أ.د. تركي بن فهد بن عبدالله الغميز  
الأستاذ بقسم السنة وعلومها  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة القصيم**

**torki2008@gmail.com**



حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- في أركان الإسلام تخريجا ودراسة

---

حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- في أركان الإسلام  
تخريجا ودراسة

تركي بن فهد بن عبدالله الغميز

قسم السنة وعلومها - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم  
- مصر.

البريد الإلكتروني : torki2008@gmail.com

الملخص :

يقوم هذا البحث على تخريج حديث ابن عمر (بني الإسلام على خمس: شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت) تخريجا موسعا تُفصل فيه جميع طرقه من مصادرها المتنوعة، ويبين ما وقع بينها من اتفاق أو اختلاف، ثم تدرس هذه الطرق دراسة مفصلة يبين فيها الحكم على كل طريق في إسناده ومتمته، وقد تبين أن هذا الحديث روي عن ابن عمر من اثنين وعشرين طريقا منها المرفوع ومنها الموقوف، اتفق البخاري ومسلم على طريق مرفوع واحد، وعلق البخاري طريقا آخر موقوفا، وأخرج مسلم طريقين آخرين مرفوعين، والحديث في أصله صحيح، وهو حديث مشهور، وإنما وقع في بعض طرقه ألفاظ غير محفوظة، كما أن بعض طرقه عن ابن عمر لا تصح، وبالله التوفيق.

الكلمات المفتاحية : عبدالله - عمر بن الخطاب - أركان الإسلام - تخريجا ودراسة

**The Hadith Of Abdullah Bin Omar Bin Al-Khattab –  
May God Be Pleased With Them – On The Pillars Of  
Islam As A Graduation And Study**

Turki bin fahd bin abdullah al-ghamiz

Department of sunnah and its sciences – college of sharia  
and islamic studies – qassim university – egypt.

E-mail: torki2008@gmail.com

**Abstract :**

This research is based on the graduation of the hadith of ibn omar (islam is built on five: testifying that there is no god but god and that muhammad is the messenger of god, establishing prayer, paying zakat, fasting ramadan, and pilgrimage to the house) in an extensive graduation in which all its methods are separated from their various sources, and it shows the agreement or agreement between them. There is a difference, then these methods are studied in a detailed study in which the ruling on each path is shown in its chain of transmission and its text. Muslim brought out two other chains of transmission, and the hadith is in its origin authentic, and it is a well-known hadith, but some of its paths have not preserved words, and some of its paths on the authority of ibn omar are not valid, and god grants success.

**Keywords:** Abdullah – Omar Ibn Al-Khattab – Pillars of Islam – Graduation and study

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛ فإنني منذ نحو ثمان سنين شرعت -بتوفيق من الله- في جمع وتخريج الأحاديث المرفوعة في المناسك وما يتبعها، وذلك لجعلها في موسوعة مستقلة، تشتمل على جميع أحاديث المناسك المرفوعة، وكذلك ما يتبعها كآداب السفر، وفضائل وأحكام مكة والمدينة، وأحاديث الأضاحي، ويحمد الله فقد أتممت من العمل شيئاً كثيراً، وقد كان لذلك منهج محرر بدءاً من اختيار الحديث، ثم تخريجه، ثم تدقيق التخريج، ثم دراسته والحكم عليه، ذلك أنه في أصله عمل جماعي، لا بد له من منهج موحد، ولم يكن تحرير المنهج من جهدي منفرداً، بل كنت مشاركاً فيه.

ثم إنني أتبع هذه الموسوعة بموسوعة أخرى في الأحاديث المرفوعة في التفسير، وفي أحكام القرآن وفضائله وما يتبع ذلك.

وحيث إنني قد اجتهدت في إعادة تحرير منهج العمل وفق ما تبين لي أنه الأفضل، فقد رغبت أن تكون بواكير النشر لهذا العمل نماذج حررتها بنفسي، ليبيدي الباحثون والناظرون فيها ملحوظاتهم، كي أستفيد منها في بقية العمل، فكان أول هذه النماذج هذا الحديث العظيم، وهو حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما، في أركان الإسلام: (بني الإسلام على خمس...).

#### مشكلة البحث:

حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في بيان أركان الإسلام حديث في غاية الشهرة، وهو حديث اتفق البخاري ومسلم على إخرجه، ولكن له طرقاً كثيرة عن ابن عمر، لم يخرج البخاري منها سوى طريقين أحدهما مرفوع، والآخر موقوف، وأخرج مسلم ثلاثة طرق، وقد اشتمل العديد من طرقه على

اختلاف في الأسانيد والمتون، ولما كان بهذه المثابة أحببت أن أحرر تخريجه ودراسته وفق منهج علمي ليكون أنموذجاً لعمل أوسع منه، سبقت الإشارة إليه.

#### أهداف البحث:

١- تخريج هذا الحديث تخريجاً موسعاً، ودراسة جميع طرقه دراسة مفصلة لأسانيد وامتونه.

٢- بيان ما يصح من طرق هذا الحديث مما لا يصح.

٣- جعل هذا الحديث أنموذجاً لبقية الأحاديث التي اشتملت عليها الموسوعتان المذكورتان.

#### أهمية الموضوع:

١- منزلة هذا الحديث من الإسلام، حيث إنه اشتمل على بيان أركان الإسلام التي لا يتم إلا بها.

٢- ما احتوى عليه هذا الحديث من تعدد طرقه عن صحابه، حيث بلغت طرقه عن ابن عمر اثنين وعشرين طريقاً، وقد تضمن ذلك اختلافاً متنوعاً في الأسانيد والمتون، فكان بذلك صالحاً لأن يكون أنموذجاً لبقية العمل.

٣- في هذا العمل بيان ما تحتوي عليه الأحاديث المشهورة من زيادات في متونها، واختلاف يدل على شهرة الحديث وكثرة تداوله بين الرواة، وذلك مما يزيد قوة وثبوتها، وفي ذلك تصحيح لبعض المفاهيم التي تظن أن الاختلاف لا بد أن يوهن الحديث.

#### منهجية البحث وإجراءاته:

لهذا البحث منهج في اختيار موضع النص، ثم في صياغة التخريج، ثم في دراسة الحديث والحكم عليه، وتفصيل المنهج يطول، ولكن سأذكر من ذلك ما يستبين به المقصود.

فقد اخترت النص من أوفى مواضعه في صحيح البخاري.

ثم كان التخرّيج على المتابعة المطلقة، دون تقسيم المتابعة على أوجه الاختلاف، سواء في الأسانيد أو المتون، وإنما يكون بيان الاتفاق بين الرواة أو الاختلاف في نهاية المتابعة، ويكون بتفصيل واضح، سواء في الأسانيد أو المتون، معتمدا للفظ الأصلي في الإحالة، وإذا احتجت لسوق ألفاظ الرواة تامة سقتها، وأحيل النظير إلى نظيره.

وقد سلكت مسلك الاستيعاب في التخرّيج قدر المستطاع، في كل ما أقف عليه، وما كان من المخطوط مدخلا في الشاملة اعتمدت الرقم المدخل، ولو لم يكن الكتاب مطبوعا.

ثم في الدراسة أدرس طرق الحديث عن صحابه واحدا واحدا، مبينا ما فيها من الاختلاف، وتتم دراسته سواء كان عاليا أو نازلا، مع الحكم على كل طريق، ثم في النهاية ألخص الحكم على الحديث، وأدرس الاختلاف الواقع بين رواته عن الصحابي ليتم الحكم النهائي على الحديث.

وقد جعلت دراسة الاختلاف في ألفاظ الحديث في الأخير، بعد الانتهاء من الحكم على الحديث، ذلك أنه مبني على دراسة الأسانيد قبله، وليكون أوضح في التحرير، وإن كان القارئ قد يدرك الحكم على الألفاظ من الحكم على الأسانيد.

#### الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية سابقة في تخرّيج هذا الحديث تخريجا موسعا، مع دراسة جميع طرقه، والحكم عليها، وإن كان الحديث مشهورا، وقد تناوله الشراح وغيرهم بالشرح والبيان، كما وقع تخريجه في ثنايا عدد من البحوث ولكن دون توسع واستيعاب، وذلك لكونه في الصحيحين، وكون كثير من الباحثين لا يتوسع فيما كان في الصحيحين.

### خطة البحث:

جعلت خطة هذا البحث مكونة من مقدمة، ومبحثين وخاتمة، ثم الفهارس.

المقدمة: وذكرت فيها -بعد التعريف بالموضوع-: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهج البحث وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: وفيه نص الحديث، ثم تخريجه.

المبحث الثاني: وفيه الحكم على الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصيته.

الفهارس: وفيه فهرس أهم المصادر، وفهرس البحث.



### المبحث الأول: نص الحديث، ثم تخريجه.

#### نص الحديث:

قال البخاري (٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ).

#### تخريج الحديث:

\* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (١٦٠/١٦)، والبعوي في شرح السنة (٦)، وفي التفسير (٧٢/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٦/٥١)، وفي المعجم (٩٩٤)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (١٦٤/٤) من طريق محمد بن يوسف الفريزي، عن البخاري به بلفظه.

\* وأخرجه محمد بن أسلم الطوسي في الأربعين (١٤)، ومن طريقه البكري في الأربعين (ص ٨١)، والدولابي في الكنى والأسماء (٤٣٩) عن أبي شيبه إبراهيم بن عبدالله بن أبي شيبه،

وأبو عوانة (١٣) عن محمد بن عوف الحمصي، ومحمد بن إسحاق الصغاني،

والطحاوي في أحكام القرآن (١٦٠٠) عن محمد بن سليمان الباغدني، والدارقطني في العلل (٣٠٠٣) من طريق عباس بن محمد الدوري، وابن منده في الإيمان (٤٠)، والبيهقي في الكبرى (١٦٩٦)، وفي فضائل الأوقات (٣١)، وفي الاعتقاد (ص ٢٤٧) من طريق أحمد بن حازم بن أبي غرزة،

والبيهقي في الكبرى (١٦٩٦)، وفي الصغرى (٢٤٩)، وفي شعب الإيمان (٢٠) من طريق أحمد بن مهران الأصبهاني،

وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٨٠) من طريق السري بن

يحيى،

وعبدالغني المقدسي في ذكر الإسلام (٤١) من طريق إسحاق بن

إبراهيم الدهني،

عشرتهم (محمد بن أسلم الطوسي، وأبو شيبة، ومحمد بن عوف، والصغاني،

ومحمد بن سليمان الباغندي، وعباس الدوري، وأحمد بن حازم، وأحمد بن مهرا،

والسري بن يحيى، وإسحاق الدهني) عن عبيدالله بن موسى به بنحوه، ولفظه:

(جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تَعْرُؤُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ

رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: بُيِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ،) هذا لفظ

محمد بن أسلم الطوسي، والباقون مثله، إلا أنه ذكر شهادة أن محمدا رسول الله،

في رواية السري بن يحيى، ورواية أحمد بن حازم، عند ابن منده، ورواية أحمد

بن مهرا، عند البيهقي في شعب الإيمان.

\* وأخرجه مسلم (١٦)، وأحمد (٦٣٠١)، من طريق عبدالله بن نمير،

والترمذي (٢٦٠٩)، وابن خزيمة (١٨٨٠)، وأبو بكر الخلال في السنة

(١٣٨٢)، وابن حبان (١٥٨)، والآجري في الشريعة (٢٠٢)، وأبو نعيم في

المستخرج على مسلم (١٠٢)، وعبدالغني المقدسي في ذكر الإسلام (٤١) من

طريق وكيع بن الجراح،

والنسائي (٥٠٠١)، والنسوي في الأربعين (٤)، وعبدالغني المقدسي في

ذكر الإسلام (٤١)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (٦١/٢)، وفي معجم الشيوخ

الكبير (٢٨٣/٢)، وفي المعجم المختص بالمحدثين (ص ٢٦٤) من طريق

المعافى بن عمران،

وأبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (٣٧٩)، وفي الإيمان

(٢)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٤)، وابن المقرئ في

المعجم (٥٥٤)، وابن منده في الإيمان (١٤٨)، وفي التوحيد (١٦٣)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٨٢/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢٨٩)، وابن عساكر في المعجم (١٦٦)، والمؤيد بن محمد الطوسي في الأربعين (١٠) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي،

وابن خزيمة (٣٠٨)، وأبو عوانة (١٣)، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم (١٠٢) من طريق روح بن عبادة،

وأبو عوانة (١٣) من طريق مخلد بن يزيد،

وابن حبان (١٤٤٦) من طريق عبدالله بن وهب،

والطبراني في الكبير (١٣٢٠٣) من طريق عنبسة بن عبد الواحد

الكوفي،

والدارقطني في العلل معلقا (٣٠٠٣) عن قاسم بن مالك المزني،

وعبدالغني المقدسي في ذكر الإسلام (٤١) من طريق الوليد بن مسلم،

عشرتهم (عبدالله بن نمير، ووكيع بن الجراح، والمعافى بن عمران،

وإسحاق بن سليمان، وروح بن عبادة، ومخلد بن يزيد، وعبدالله بن وهب،

وعنبة بن عبد الواحد، وقاسم بن مالك المزني، والوليد بن مسلم) عن حنظلة

بن أبي سفيان به بنحوه، ولفظه: عن حنظلة قال: (سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ،

يُحَدِّثُ طَاوُوسًا، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَلَا تَغْزُو؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ

رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ

أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ)،

هذا لفظه عند مسلم، والباقون بنحوه، ولم يذكر بعضهم قصة الرجل الذي ذكر

الغزو، وزاد بعضهم شهادة أن محمدا رسول الله.

وقد جعله عنبة بن عبد الواحد: عن حنظلة، عن سالم بن عبدالله، عن

أبيه، وجعله قاسم بن مالك: عن حنظلة، عن عكرمة بن خالد، عن طاووس،

عن ابن عمر.

\* وأخرجه البخاري معلقا (٤٥١٤)، وأبو حفص البجيرري في المستخرج على البخاري معلقا (٨٤)، وابن عبد البر في التمهيد (١٦٠/١٦)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٤١٠٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٢/٣١) من طريق بكير بن عبدالله بن الأشج،

والطبراني في الأوسط (٦٥٣٣) من طريق خصيف بن عبدالرحمن

الجزري،

وابن عدي (٩٣٧٣) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي، وابن عدي

معلقا (٩٣٧٣) عن فضيل بن عياض وغيره، جميعهم (الطنافسي، وفضيل وغيره) عن عبيدالله بن عمر العمري،

وابن سمعون الواقظ في الأمالي (٢٠١) من طريق عبدالرحمن بن ثابت

بن ثوبان،

أربعتهم (بكير بن عبدالله، وخصيف، وعبيدالله العمري، وابن ثوبان) عن

نافع مولى عبدالله بن عمر،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢١٣/٤)، والترمذي (٢٦٠٩)، والحميدي

(٧٢٠، ٧٢١)، وابن أبي عمر العدني في الإيمان (١٨)، ومحمد بن نصر

المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٧)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات

(٤٨٠)، والأجري في الشريعة (٢٠١)، وفي الأربعين (٤)، والطبراني في

الكبير (١٣٨٢١، ١٣٨٢٢)، وفي الأوسط (٦٢٦٤)، وابن عدي (٤٤٨٢)،

وأبو الفضل الزهري في حديثه (٥٥٤)، وابن المقرئ في الأربعين (٧)، وفي

الأول من الفوائد (١٦٣، ١٦٤)، والدارقطني في المؤلف والمختلف (٩٤٢/٢)،

(١١٧٦/٣)، وفي الأفراد (الأطراف) (٢٩٣١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى

(٨٢٤)، وأبو الطاهر المخلص في المخلصيات (٣١٥)، وأبو القاسم الحرفي

في الأمالي (٧٠)، وبيبي في جزئها (٧٦)، والشجري في الأمالي الخميسية

(١٣٠)، والنسفي في القند في ذكر أخبار سمرقند (٦٩٠/١)، وابن عساكر في

تاريخ دمشق (٣١٤/٦٠)، وفي المعجم (١٢)، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (٤/رقم ١١٤)، وابن الجوزي في المشيخة (ص ١٦٩)، وابن نقطة في إكمال الإكمال (٥١٩/٣)، وابن الديبثي في ذيل تاريخ بغداد (٥٢٨/١)، (٥٦٦/٤)، وأبو العلاء البخاري في حديث شيوخ بغداد (٣١)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٧٤-٧٦)، وأبو بكر المراغي في المشيخة (ص ١٢٣-١٢٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٢٢/٨)، وأحمد (٤٧٩٨)، ومحمد بن يوسف الفريابي في حديث سفيان الثوري (٣٠١)، وابن المديني في حديثه (٨٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٩٩١٢، ٣٠٩٤٧)، وفي المسند (إتحاف الخيرة ١٤)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٢)، (٤١٨)<sup>(١)</sup>، وأبو بكر الخلال في السنة (١٣٨٣)، والطبراني في الكبير (١٣٩١٥، ١٣٩١٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٢٢، ٨٢٣)، وأبو الطاهر المخلص في المخلصيات (٢٩٠١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢١)، والخطيب في الكفاية (ص ١٧٦)، وفي الأسماء المبهمة (٣٣٧/٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٩/١٣، ٤٧٠/٤٠، ١٣٠/٦٥)، وعبدالغني المقدسي في فضائل شهر رمضان (٤)، والسبكي في طبقات الشافعية (٧٧/١) من طريق يزيد بن بشر السكسكي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣١٩/٨)، وأبو بكر ابن نجيح البزاز في الأول من حديثه (٥٦)، والطبراني (١٣٥١٨)، من طريق مجاهد بن جبر،  
والبخاري في التاريخ الكبير (١٩٨/٣) من طريق خليل،  
ومسلم في الصحيح (١٦)، وفي التمييز (٤)، وابن المديني في حديثه

(١) وقع في المطبوع في هذا الموضع: (يزيد بن بشير الجرشي)، وهو تصحيف، والصواب: يزيد بن بشر، كما في الموضع الأول.

(٨٦)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٣)، وأبو عوانة (١٤)، والطبراني في الأوسط (٢٩٣٠)، وابن منده في الإيمان (٤٢، ٤٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٩١)، وأبو طالب يحيى بن الحسين في تيسير المطالب (ص ٢٨٦)، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم (٩٨،<sup>(١)</sup>٩٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٦٩، ٧٩٦٨)، والخطيب البغدادي في الكفاية (ص ١٧٥)، وفي الأسماء المبهمة (ص ٣٣٦)، والواحدي في التفسير الوسيط (١٥٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٨٦/٥٨)، وفي المعجم (٤٢٣)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٣/٣١٠) من طريق سعد بن عبيدة السلمي،

ومسلم (١٦)، وأحمد (٦٠١٥)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١١، ٤١٥)، وأبو يعلى (٥٧٨٨)، وأبو بكر الخلال في السنة (١١٨٤)، وابن خزيمة (١٨٨١، ٣٠٩، ٢٥٠٥)، وأبو عوانة (١٥)، والطحاوي في أحكام القرآن (١٥٩٨)، وأبو الحسين القطان في المنتخب من فوائد شيوخه (التدوين في تاريخ قزوين ٢/٢٣٧)، والآجري في الشريعة (٢٠٣)، وابن منده في الإيمان (٤١، ١٥٠، ١٤٩)، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم (١٠٠)، والبيهقي في الكبرى (٧٣٠٢، ٧٣٠١)، وفي شعب الإيمان (٣٠٢١)، (٣٦٨٦)، والشجري في الأمالي الخميسية (١٣٨)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٢/٣٠٤، ٤٨٩)، وابن حجر في الإمتاع (٤٠) من طريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، والطحاوي في أحكام القرآن (١٥٩٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين (٨٢/٤) من طريق عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب،

(١) وقع في المطبوع في هذا الموضع: (سعيد بن عبيدة)، وهو تصحيف، وصوابه: (سعد بن عبيدة).

كلاهما (عاصم بن محمد بن زيد، وعمر بن محمد بن زيد) عن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب،

وأحمد (٥٦٧٢) من طريق أبي سويد العبدى،

وعبدالرزاق (٥٠١٢، ٩٢٧٩)، وابن المديني في حديثه (٨٨)<sup>(١)</sup>، وابن أبي عمر العدني في الإيمان (٦)، والطبراني في الكبير (١٤٠٧٦) من طريق عبدالملك بن عمير،

وسعيد بن منصور (٥٨٤٥)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٦) من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية،  
وابن أبي شيبة في المصنف (٣١٠٧٣)، وفي الإيمان (١٢٤)<sup>(٢)</sup> من طريق زكريا بن أبي زائدة،

ثلاثتهم: (عبدالملك بن عمير، وأبو بشر، وزكريا بن أبي زائدة) عن الحواري بن زياد،

وأبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (٣٧٩)، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل،

وسعيد بن منصور (٥٨٤٧)، وأبو إسماعيل الأنصاري الهروي في ذم الكلام وأهله (٥٦٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢٦/٧) من طريق عمرو بن مرة،

وسعيد بن منصور (٥٨٤٦) من طريق أبي إسحاق السبيعي،

وعبد بن حميد (٨٢٤) عن يعلى بن عبيد الطنافسي، والدارقطني في

(١) وقع في المدخل في الشاملة: (الربيع بن زياد)، وهكذا وقع في المخطوطة، وهي نسخة خطية سيئة، وصوابه: (الحواري بن زياد).

(٢) وقع في المطبوع من الإيمان: (زكريا الحواري)، أن عبدالله بن عمرو قال...، وهو تصحيف، وقد جاء الإسناد على الصواب في المصنف: (زكريا قال: حدثنا الحواري، أن عبدالله بن عمرو...،) وبسبب هذا التصحيف علق الألباني على كتاب الإيمان بأنه لم يقف على ترجمة زكريا الحواري.

العلل معلقا (٣٠٧٤) عن سعيد بن مسلمة الأموي، وعن إسحاق بن يوسف الأزرق، ثلاثتهم (يعلى بن عبيد، وسعيد بن مسلمة، وإسحاق الأزرق) عن عبدالمك بن أبي سليمان العرزمي،

والدارقطني في العلل معلقا (٣٠٧٤) عن مالك بن مغول،

والدارقطني في العلل معلقا (٣٠٧٤) عن يحيى بن سلمة بن كهيل،

ثلاثتهم (عبدالمك بن أبي سليمان، ومالك بن مغول، ويحيى بن سلمة بن

كهيل) عن سلمة بن كهيل،

والطبراني في الكبير (١٣٧٣٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦٢/٣)،

وأبو القاسم الجرجاني في تاريخ جرجان (ص٤١٦، ٤٥٠) من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة،

والطبراني في الكبير (١٢٨٠٠)، والدارقطني في العلل معلقا (٣١١٧)

من طريق أبي الجوزاء أوس بن عبدالله الربيعي،

والطبراني في الكبير (١٣٨٦٢)، من طريق عطية بن سعد العوفي،

والطبراني في الأوسط (٦٧٧٠)، وفي مسند الشاميين (١٣٤٧) من طريق

سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب،

والطبراني في الأوسط (٢٩٣٠)، من طريق عبدالرحمن بن أبي

هنيذة<sup>(١)</sup>،

والدارقطني في الأفراد (الأطراف ٢٩٨٦)، والسبكي في طبقات الشافعية

(٧٨/١) من طريق طلحة بن مصرف،

والدارقطني في العلل معلقا (٣١١٧) عن وبرة بن عبد الرحمن الكوفي،

وابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٧٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء

(١) وقع في المطبوع من الأوسط: (عبدالرحمن بن أبي هند)، وقد علق عليه المحقق بأنه لم يتبينه، وأبدى

احتمال أن يكون: ابن أبي هنيذة، أو آخر ذكره، وقد تبين أنه ابن أبي هنيذة، فقد علقه عنه الدارقطني في

العلل (٣١١٧).



(٢٠١/٥)، وأبو طالب يحيى بن الحسين في تيسير المطالب (ص ٢٨٦)، من طريق عطاء بن أبي مسلم الخراساني،

جميعهم، واحد عشرون راويا، وهم: (نافع مولى عبدالله بن عمر، وحبيب بن أبي ثابت، ويزيد بن بشر السكسكي، ومجاهد بن جبر، وخليد، وسعد بن عبيدة، ومحمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبو سويد العبدى، والحواري بن زياد، وشيخ إسماعيل بن أبي خالد، وعمرو بن مرة، وأبو إسحاق السبيعي، وسلمة بن كهيل، وأبو وائل، وأبو الجوزاء الربيعي، وعطية العوفي، وسالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن أبي هنيذة، وطلحة بن مصرف، ووبرة بن عبدالرحمن، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني) عن عبدالله بن عمر بن الخطاب به بنحوه، منهم من ذكره تاما، ومنهم من نقص منه، ومنهم من زاد فيه.

وقد وقفه على ابن عمر في رواية خليد، والحواري بن زياد، وشيخ إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق السبيعي، ووبرة بن عبدالرحمن، ورواية مجاهد، عند البخاري فقط، وكذا في رواية بكير بن عبدالله، عن نافع، ورواية فضيل بن عياض وغيره، عن عبيدالله العمري، عن نافع، ورواية عاصم بن محمد، عن أبيه، عند محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤١٥)، ورواية عمر بن محمد، عن أبيه، ورواية إسحاق بن الأزرق، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن سلمة بن كهيل، ورواية أبي الجوزاء الربيعي -فيما علقه عنه الدارقطني-.

وزاد رجلا بين: عاصم بن محمد، وأبيه، وهو واقد بن محمد، وذلك في روايته عند أبي عوانة، وابن خزيمة (٣٠٩)، والطحاوي في أحكام القرآن، وابن منده في الإيمان (١٥٠)

كما زاد بين: سلمة بن كهيل، وعبدالله بن عمر رجلا، وهو مجاهد، وذلك في رواية يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه.

وسقط ذكر الحواري بن زياد في رواية عبدالملك بن عمير، عنه، عند

ابن أبي عمر في الإيمان فقط، فصارت الرواية: عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن عمر.

ولم تقع تسمية يزيد بن بشر عند ابن بطه في الإبانة الكبرى في الموضوع (٨٢٢) فقط، وإنما قال الراوي: عن رجل.

وجعله في رواية أبي الجوزاء عند الطبراني: عن ابن عباس، بدل: ابن عمر، وشك في رفعه، فقال: ولا نعلمه إلا رفعه إلى النبي ﷺ.

ولفظ نافع: (أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ عَامًا، وَتَعْتَمِرَ عَامًا، وَتَتْرَكَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغَبَ اللَّهُ فِيهِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أُخِي، بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ ﴿قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ قَالَ: فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ: إِمَّا قَتَلُوهُ، وَإِمَّا يُعَذِّبُونَهُ، حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً) هذا لفظه عند البخاري، وقد ذكر معه قبله حديثًا، وذكر بعده أيضا، وبنحوه رواية ابن عساکر، ورواية الباقر بنحو أصل الحديث، ومنهم من ذكر شهادة أن محمدا رسول الله، ومنهم من لم يذكرها، وقد اختلفت ألفاظهم في التقديم والتأخير بين الزكاة، والصيام، والحج، ولم يذكر الحج في رواية عبيد الله العمري، وهي عند ابن عدي.

ولفظ حبيب بن أبي ثابت: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ)، هذا لفظه عند الترمذي، والباقر بنحوه، ومنهم من لم يذكر شهادة أن محمدا رسول الله، ومنهم من قدم الحج على الصوم، ولم يذكر الحج عند أبي الفضل الزهري، وأبي الطاهر السلفي، وهو من طريقه.

ولفظ يزيد بن بشر السكسكي: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: الْجِهَادُ حَسَنٌ، هَكَذَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-)، هذا لفظه عند أحمد، والباقون بمعناه، ولم يذكر بعضهم قول ابن عمر في الجهاد، ومنهم من ذكر فيه قصة مطولة في قديم يزيد بن بشر من عند عبدالملك بن مروان بكسوة الكعبة، وسؤال ابن عمر عن عدم خروجه للجهاد والغزو، ومنهم من ذكر الحوار مع ابن عمر في تقديم الحج على الصيام.

ولفظ مجاهد: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَحَجِّ هَذَا الْبَيْتِ، مَرَّتَيْنِ)، هذا لفظه عند الطبراني، واكتفى البخاري بذكر طرف الحديث. وكذا اكتفى البخاري أيضا بذكر طرف لفظ خليل.

ولفظ سعد بن عبيدة السلمي: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُوحَدَ اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ، فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-)، هذا لفظه عند مسلم، والباقون بنحوه، ومنهم من لم يذكر قول الرجل في تقديم الصيام، وفي بعض ألفاظه تقديم الحج على الصيام، وقول الرجل في تقديم الحج، وزاد بعضهم: (ويكفر بما دونه)، ومنهم من ذكر الشهادتين، ومنهم من اكتفى بشهادة أن لا إله إلا الله، وفي رواية الطبراني في الأوسط قصة، ولفظه: (جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْحَرُورِيِّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَوِدِدْتُ أَنَّكَ مَعَ أَصْحَابِكَ وَلَمْ تَتَّقَ بَعْدَهُمْ، أَقْبَلْتَ عَلَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَتَرَكْتَ الْجِهَادَ! فَأَجَابَ الْحَرُورِيُّ: تَكَلَّمْتُكَ أُمَّكَ، لَيْنُ كُنْتُ كَائِنًا بَعْدَهُمْ خَمْسِينَ

سَنَةً أَتَقَصُّ (١) لَقَدْ خُلِفْتُ لِلنَّحْسِرِ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ بَيْتِ اللَّهِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ أَهْلِ الشَّامِ عِنْدَهُ جَالِسٌ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ تَأْمُرُ بِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَعُدَّ الصَّوْمَ قَبْلَ الْحَجِّ، فَقَالَ: لَا أَجْعَلُهُ إِلَّا آخِرَهُنَّ، هَكَذَا سَمِعْتُهَا مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، وقد قرن الطبراني مع سعد بن عبيدة: عبدالرحمن بن أبي هنيذة.

ولفظ محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ)، هذا لفظه عند مسلم، والباقون بنحوه، ومنهم من قدم الصوم على الحج، ولم يذكر بعضهم شهادة أن محمدا رسول الله.

ولفظ أبي سويد العبيدي: (أَتَيْنَا ابْنَ عُمَرَ فَجَلَسْنَا بِبَابِهِ لِيُؤَدِّنَ لَنَا، قَالَ: فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا الْإِذْنَ، قَالَ: فَفُتْمْتُ إِلَى جُحْرِ فِي الْبَابِ فَجَعَلْتُ أَطْلُعُ فِيهِ، فَفَطِنْتُ بِي، فَلَمَّا أَنْ لَنَا جَلَسْنَا، فَقَالَ: أَيْكُمْ أَطْلَعُ أَنْفًا فِي دَارِي؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا، قَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ اسْتَحَلَلْتُ أَنْ تَطَّلَعَ فِي دَارِي؟ قَالَ: قُلْتُ: أَبْطَأَ عَلَيْنَا الْإِذْنَ، فَتَنْظَرْتُ فَلَمْ أَتَعَمَّدْ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا تَقُولُ فِي الْجِهَادِ؟ قَالَ: مَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ).

ولفظ الحواري بن زياد: قال: (كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ شَابٌّ، فَقَالَ: أَلَا تُجَاهِدُ؟ فَسَكَتَ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ عَادَ فَسَكَتَ وَأَعْرَضَ عَنْهُ،

(١) كذا في المطبوع، ولعل صوابه: (أنقص)، وقد أشار المحقق إلى استشكله معنى الجملة، وبهذا التصويب يزول الاشكال، والله أعلم.

ثُمَّ سَأَلَهُ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى أَرْبَعٍ دَعَائِمٍ: إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ لَا تُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَإِنَّ الْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ مِنَ الْعَمَلِ الْحَسَنِ، هَذَا لَفْظُهُ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٥٠١٢)، وَالْباقُونَ بِنَحْوِهِ، إِلَّا رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي عَمْرِو الْعَدَنِيِّ فَهِيَ بِلَفْظٍ: عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: (أَتَانِي آتٍ فَقَالَ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُجَاهِدَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ، عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، فَيَأْبَى عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: حَجَّ الْبَيْتِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَإِنَّ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، الصَّدَقِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، وَهُوَ مَوْقُوفٌ فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِهِ كَمَا سَبَقَ.

وأحال أبو عبيد القاسم بن سلام في حديث شيخ إسماعيل بن أبي خالد على سابقه، وهو حديث عكرمة بن خالد، ولكنه بين أن هذا الشيخ لم يرفعه. ولفظ عمرو بن مرة: (جاء رجل إلى ابن عمر فقال: مالك تحج وتعتمر ولا تجاهد؟ قال: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت. هكذا سمعنا من النبي - صلى الله عليه وسلم-)، هذا لفظ سعيد بن منصور، ولفظه عند الهروي: (جاء رجل إلى ابن عمر، فقال: مالك تحج وتعتمر ولا تجاهد؟ قال: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان، فأخذهن الرجل يعضهن بيده: وصيام رمضان، وحج البيت، فقال ابن عمر: وحج البيت، وصيام رمضان، هكذا سمعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم-)، ولم يذكر ابن عساکر قول الرجل، وذكر شهادة أن محمدا عبده ورسوله.

ولفظ أبي إسحاق السبيعي: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان).

ولفظ سلمة بن كهيل: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ).

ولفظ أبي وائل: (أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: إِنَّكَ تَحُجُّ وَلَا تَعُزُّو! فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: -بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ) هذا لفظ الطبراني في الكبير، والباقون بنحوه، ولم يذكر الجرجاني قول الرجل. ولفظ أبي الجوزاء: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالصَّلَاةَ، وَصِيَامَ رَمَضَانَ فَمَنْ تَرَكَ، وَاجِدَةً مِنْهُنَّ كَانَ كَافِرًا خَلَالَ الدَّمِ)، هذا لفظه عند الطبراني، ولم يذكر الدارقطني لفظه.

ولفظ عطية العوفي: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ).

ولفظ سالم بن عبد الله: (أُسِّسَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُرِدُّدُهُنَّ، وَيَقُولُ: الصَّوْمُ قَبْلَ الْحَجِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ، يَقُولُ: وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ)، هذا لفظه في الأوسط، ونحوه في مسند الشاميين.

وسبق ذكر لفظ عبدالرحمن بن أبي هنيذة مع لفظ سعد بن عبيدة.

ولفظ طلحة بن مصرف: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالْجِهَادُ؟ قَالَ: هَكَذَا قَالَ لَنَا نَبِيُّنَا -صلى الله عليه وسلم-: بني الإسلام على خمس، قال: فَسَمَّاهُنَّ، قال: وَالْجِهَادُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ)، هذا لفظه عند السبكي.

ولم يذكر الدارقطني لفظ وبرة بن عبدالرحمن.

ولفظ عطاء الخراساني: (الدِّينُ حَمْسٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِيمَانٌ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ، وَصَلَاةُ الْخَمْسِ عَمُودُ الدِّينِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْإِيمَانَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ مَطَهْرَةً مِنَ الذُّنُوبِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ إِلَّا بِالزَّكَاةِ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ جَاءَ رَمَضَانَ فَتَرَكَ صِيَامَهُ مُتَعَمِّدًا لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانَ، وَلَا الصَّلَاةَ وَلَا الزَّكَاةَ إِلَّا بِالصِّيَامِ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ تَيَسَّرَ لَهُ الْحَجُّ فَلَمْ يَحُجَّ أَوْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ أَوْ يُوصِي بِحَجِّهِ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ وَلَا الزَّكَاةَ وَلَا الصِّيَامَ إِلَّا بِالْحَجِّ، لِأَنَّ الْحَجَّ فَرِيضَةٌ مِنَ فَرَائِضِ اللَّهِ، وَلَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ شَيْئًا مِنَ الْفَرَائِضِ بَعْضًا دُونَ بَعْضٍ)، هذا لفظه عند ابن بطه، ومثله لفظ أبي نعيم.

### المبحث الثاني: الحكم على الحديث.

لهذا الحديث عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما اثنان وعشرون طريقاً، اتفق البخاري ومسلم على واحد منها، وعلق البخاري في صحيحه طريقاً آخر، وانفرد مسلم بطريقتين آخرين، وهذا بيان طرقه بالتفصيل مقدماً من الطرق ما كان في الصحيحين أو أحدهما:

#### الطريق الأول: طريق عكرمة بن خالد المخزومي.

وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج هذا الطريق، ومدار هذا الطريق على حنظلة بن أبي سفيان الجمحي، وقد وقع عليه فيه اختلاف، حيث روي عنه على ثلاثة أوجه، وهي:

#### الوجه الأول: حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة بن خالد المخزومي،

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه رواية الجماعة، وهم: عبيدالله بن موسى العبسي، وعبدالله بن نمير، ووكيع بن الجراح، والمعافى بن عمران، وإسحاق بن سليمان، وروح بن عباد، ومخلد بن يزيد، وعبدالله بن وهب.

#### الوجه الثاني: حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم بن عبدالله بن عمر،

عن أبيه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه رواية عنبسة بن عبدالواحد.

#### الوجه الثالث: حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة بن خالد، عن

طاووس، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه رواية قاسم بن مالك المزني.

ولا شك أن الوجه الأول هو المحفوظ، فهو رواية الجماعة، وفيهم ثقات

أثبتت، وأما الوجهان الآخران فغير محفوظين، وقد ذكر الدارقطني هذا الاختلاف،

ونص على تصويب الوجه الأول، حيث قال: "يرويه حنظلة بن أبي سفيان،

واختلف عنه، فرواه عنبسة بن عبد الواحد، عن حنظلة، عن سالم، عن أبيه، عن

النبي -صلى الله عليه وسلم-، وخالفه وكيع، وإسحاق بن سليمان الرازي، وقاسم

بن مالك المزني، وعبيد الله بن موسى، ورووه عن حنظلة، عن عكرمة بن خالد،



عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، وهو الصواب، إلا أن في حديث قاسم بن مالك: عكرمة بن خالد، عن طاووس، عن ابن عمر، والصواب ما قاله عبيد الله بن موسى، فإنه ضبط إسناده<sup>(١)</sup>.

وعنبة بن عبد الواحد الأموي الكوفي ثقة عابد<sup>(٢)</sup>، وقد رواه عنه اثنان، وهما حفيده محمد بن عبد الواحد بن عنبة، ولم أقف على حاله، ومحمد بن بكار بن الريان الهاشمي البغدادي، وهو ثقة<sup>(٣)</sup>، فلا أدري الوهم فيه من عنبة أو ممن دونه، على أن رواية سالم بن عبدالله بن عمر لهذا الحديث جاءت من غير طريق حنظلة، وسيأتي الكلام عليها.

وأما قاسم بن مالك المزني الكوفي فهو صدوق فيه لين<sup>(٤)</sup>، فيحتمل أن يكون الوهم في هذا الحديث منه، ويحتمل أن يكون ممن دونه، فإني لم أقف على هذا الطريق مسندا، وإنما علّقه عنه الدارقطني، ولم أقف على ذكر طاووس في إسناده هذا الحديث إلا في هذه الرواية، وإنما جاء ذكره في المتن، ففي بعض ألفاظه: (سمعت عكرمة بن خالد، يحدث طاووسا أن رجلا قال لعبد الله بن عمر: ألا تغزو...)<sup>(٥)</sup>.

وهذا الطريق أصح طرق هذا الحديث، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وقال ابن منده: "هذا حديث مجمع على صحته، أخرجه البخاري عن عبيد الله، مشهور عن حنظلة، رواه ابن نمير،

(١) علل الدارقطني (٣٠٠٣).

(٢) انظر: التقريب (٥٢٠٧).

(٣) انظر: التقريب (٥٧٥٨).

(٤) انظر: التقريب (٥٤٨٧).

(٥) جاء هذا اللفظ عند مسلم وغيره، وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم جعله: (عن طاووس)، وهو خطأ في النسخة، نبه عليه القاضي عياض وغيره. (انظر: مشارق الأنوار ٩١/٢، ٣٤٤/٢).

ووكيع، وابن وهب<sup>(١)</sup>، وذكر الدارقطني إخراج البخاري ومسلم له، ثم سئل:  
"سماع عكرمة بن خالد من ابن عمر؟ قال: صحيح".

### الطريق الثاني: طريق نافع مولى عبدالله بن عمر.

وقد اختلف على نافع في هذا الحديث، فروي عنه على وجهين، وهما:  
**الوجه الأول:** نافع، عن عبدالله بن عمر موقوفاً، وهذه رواية بكير بن  
عبدالله بن الأشج، وعبيدالله بن عمر العمري، فيما رواه عنه الفضيل بن  
عياض وغيره.

**الوجه الثاني:** نافع، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً، وهذه رواية خصيف  
بن عبدالرحمن الجزري، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبيدالله العمري،  
فيما رواه عنه محمد بن عبيد الطنافسي.

وتبين من هذا أنه اختلف فيه على عبيدالله العمري، حيث رواه عنه محمد  
بن عبيد الطنافسي فرفعه، وخالفه الفضيل بن عياض فوقفه، وعقب ابن عدي  
رواية محمد بن عبيد الطنافسي بقوله: "ولا أعلم هذا رفعه من حديث عبيدالله إلا  
الضحاك، عن محمد بن عبيد، عنه، وقد رواه جماعة، منهم فضيل بن عياض  
وغيره، عن عبيدالله موقوفاً"، ولم أقف على رواية عبيدالله العمري المرفوعة  
والموقوفة إلا عند ابن عدي، وظاهر من كلامه أن حديث عبيدالله العمري  
معروف عنه موقوفاً، ولو كان عبيدالله العمري يروي هذا الحديث عن نافع  
مرفوعاً لرواه عنه الناس، لمحله من نافع، ولضبطه وإتقانه، وهذا يؤكد صحة  
كلام ابن عدي المذكور، والله أعلم.

وبكير بن عبدالله ثقة<sup>(٢)</sup>، وعبيدالله بن عمر العمري ثقة ثبت، قدمه أحمد  
بن صالح على مالك في نافع...<sup>(٣)</sup>، وخصيف بن عبدالرحمن الجزري صدوق

(١) انظر: الإيمان (٤٠).

(٢) انظر: التقريب (٧٦٠).

(٣) انظر: التقريب (٤٣٢٤).

سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء<sup>(١)</sup>، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة<sup>(٢)</sup>.

وظاهر جدا أنه لو صحت الرواية عن كل واحد من هؤلاء الأربعة لكان الوجه الأول الموقوف هو المحفوظ، إذ هو رواية بكير بن عبدالله، وعبيدالله العمري، وهما ثقتان يعتمد على روايتهما ويحتج بها، وأما الآخران فلو لم يخالفا لكان تفردهما عن نافع منكرًا، فكيف وقد خالفا من هو أثبت منهما من أصحاب نافع.

ويضاف إلى هذا غرابة الرواية عنهما، فرواية خصيف لم أقف عليها إلا عند الطبراني في الأوسط: من طريق الحسين بن الفضل بن أبي حديرة المصري، عن عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي، عنه، وقال الطبراني بعد ذكرها: "لم يرو هذا الحديث عن خصيف إلا عبدالعزيز بن عبدالرحمن، تفرد به الحسين بن الفضل"، وعبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي هذا قال أحمد لابنه عبدالله فيه: "عبدالعزيز، وهو الذي يروي عن خصيف اضرب على أحاديثه، هي كذب، أو قال موضوعة، أو كما قال"<sup>(٣)</sup> فهو إسناد باطل منكر.

ورواية ابن ثوبان لم أقف عليها إلا عند ابن سمعون الواعظ في الأمالي، عن عمر بن الحسن بن علي بن مالك الأشثاني، عن أحمد بن الحسين البصري، عن سليمان بن أحمد الواسطي، عن أبي خلود عتبة بن حماد الدمشقي، عنه، وابن سمعون هو أبو الحسين محمد بن أحمد الواعظ، وقد تكلم فيه ونقلت عنه أشياء غريبة<sup>(٤)</sup>، وشيخه عمر بن الحسن ضعفه الدارقطني

(١) انظر: التقريب (١٧١٨)، وانظر: ملحق الكواكب النيرات (٤٦٢).

(٢) انظر: التقريب (٣٨٢٠) وانظر: ملحق الكواكب النيرات (٤٧٦).

(٣) انظر: العلل (٣١٨/٣)، والميزان (٦٣١/٢)، واللسان (٢١١/٥).

(٤) انظر: الميزان (٤٦٦/٣)، واللسان (٥٣٨/٦).

وغيره، وفيه كلام آخر<sup>(١)</sup>، وسليمان بن أحمد الواسطي ضعيف متهم<sup>(٢)</sup>، فهذا إسناد منكر ساقط بمرّة.

والحاصل أن المحفوظ عن نافع في هذا الحديث الوجه الأول الموقوف، وقد أخرج البخاري رواية بكير بن عبدالله، عن نافع، وعلقها بصيغة الجزم عن شيخ من شيوخه، وهو عثمان بن صالح، والحديث صحيح عن نافع موقوفاً، ولعل البخاري إنما ساقه بصيغة التعليق لأنه موقوف، والله أعلم.

### الطريق الثالث: طريق سعد بن عبيدة السلمي.

ومدار هذا الطريق على أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، ورواه عن أبي مالك جماعة من الثقات، وهو طريق صحيح، وقد أخرجه مسلم، وإنما لم يخرج البخاري لأنه لم يخرج لأبي مالك الأشجعي في الأصول، قال ابن منده في الإيمان: "وهذا إسناد مجمع على صحته، على رسم الجماعة إلا البخاري، لم يخرج أبا مالك الأشجعي، وهو مشهور عن أبي مالك..."، وأبو مالك الأشجعي ثقة، وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي وغيرهم، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: "لا أعلمهم يختلفون بأنه ثقة عالم"<sup>(٣)</sup>.

### الطريق الرابع: طريق محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر.

وقد رواه عن محمد بن زيد راويان، وهما: ابنه عاصم بن محمد، وعمر بن محمد، وهذا بيان حال رواية كل منهما:

أولاً: عاصم بن محمد بن زيد، وقد اختلف عليه فروي عنه على ثلاثة

(١) انظر: سير النبلاء (٤٠٦/١٥)، والميزان (١٨٥/٣)، واللسان (٧٨/٦).

(٢) انظر: الميزان (١٩٤/٢)، واللسان (١٢٣/٤).

(٣) انظر: الثقات للعجلي (ص ١٧٩)، والجرح والتعديل (٨٦/٤)، والثقات لابن حبان (٢٩٤/٤)، وتهذيب الكمال (٢٦٩/١٠)، وتهذيب التهذيب (٦٩٣/١)، والتقريب (٢٢٤٠).

أوجه، وهي:

**الوجه الأول:** عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا، وهذه رواية معاذ بن معاذ العنبري، وأبي النضر هاشم بن القاسم البغدادي، وبشر بن المفضل، وأبي نوح عبدالرحمن بن غزوان قراد، وشبابة بن سوار، وعاصم بن علي، والهيثم بن جميل، ورواية عن أحمد بن يونس.

**الوجه الثاني:** عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما موقوفا، وهذه رواية شعبة.

**الوجه الثالث:** عاصم بن محمد بن زيد، عن واقد بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا، وهذه رواية أحمد بن عبدالله بن يونس.

فأما الوجه الثالث فلم يروه سوى أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي الكوفي، وهو ثقة حافظ<sup>(١)</sup>، وقد خالف الجماعة ممن روى هذا الحديث عن عاصم، ولكنه اختلف عليه أيضا، فهكذا رواه عنه الجماعة، وهم: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، وابن أبي داود إبراهيم بن سليمان بن داود البرلسي، وعثمان بن سعيد، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن أيوب، وخالفهم يحيى بن محمد بن يحيى، وأبو حاتم الرازي، فروياه عن أحمد بن يونس كرواية الجماعة عن عاصم، بدون ذكر واقد بن محمد فيه.

ولا شك أن رواية الجماعة محفوظة عن أحمد بن يونس، وقد ذكر الدارقطني هذا الاختلاف على عاصم بن محمد، ولم يذكر عن أحمد بن يونس سوى رواية الجماعة عنه، ثم قال: "ويشبه أن يكون عاصم بن محمد سمعه من

(١) انظر: التقريب (٦٣).

أبيه، واستثبته من أخيه واقد، فحدث به مرة عن أبيه، عن ابن عمر، ومرة عن أخيه، عن أبيه، عن ابن عمر، والله أعلم<sup>(١)</sup>، هكذا قال الدارقطني، ولكن يشكل على ذلك أنه اختلف على أحمد بن يونس، وأنه روى عنه الوجه الثاني ثقتان ثبتان، وهما أبو حاتم الرازي، ويحيى بن محمد بن يحيى، فيحتمل أن يكون أحمد بن يونس رجع لما علم أنه خولف، وحدث به بإسقاط واقد، ويحتمل أن يكون اضطرب فيه، فهذان احتمالان، ويبقى ما ذكره الدارقطني احتمالاً ثالثاً في الاختلاف على أحمد بن يونس، على أن رواية أبي حاتم كانت مقرونة برواية أخرى عن عاصم ليس فيها ذكر واقد، فقد تكون هذه الرواية قد حملت عليها، والله أعلم.

وعلى كل حال فذكر واقد بن محمد في هذا الإسناد فيه نظر، فإن كان غير محفوظ فهو من المزيد في متصل الأسانيد.

ويبقى النظر في الوجهين الأولين، والاختلاف بينهما في الرفع والوقف، حيث رواه الجماعة عن عاصم مرفوعاً، وخالفهم شعبة، فرواه عن عاصم فوقفه، ولا شك أن رواية الجماعة محفوظة عن عاصم، ولعل شعبة تعمد وقفه، ذلك أن شعبة روى هذا الحديث بعينه عن عمر بن محمد، عن أبيه موقوفاً، فاعلمه لم يقنع برفع عاصم له حيث خالفه أخوه عمر فوقفه، وعاصم وعمر كلاهما ثقة أخرج له الجماعة<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً:** عمر بن محمد بن زيد، وقد رواه عن أبيه، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، ولم يختلف عليه فيه، وقد رواه عنه شعبة، وعبدالله بن وهب.

وبناء عليه يبقى النظر في الاختلاف بين ابني محمد بن زيد، وقد اعتمد

(١) انظر: علل الدارقطني (٣١٠٢).

(٢) انظر: التقريب (٣٠٧٨، ٤٩٦٥).

مسلم طريق عاصم بن محمد وأخرجه في الصحيح، وصححه غيره، حتى قال ابن منده: "هذا إسناد مجمع على صحته....".

ولكن قد يدل صنيع شعبة في عدم رفعه لحديث عاصم على أنه لم يطمئن لرفعه، خاصة مع ثبوت أن عمر قد وقفه، وقد صرح بترجيح الموقوف الجصاص، حيث قال -وهو يتكلم عن حكم الجهاد-: "فإن احتج محتج بما روى عاصم بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن واقد بن محمد، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (بني الإسلام على خمس، فذكر الشهادتين، والصلاة، والزكاة، والحج، وصوم رمضان) فذكر هذه الخمس، ولم يذكر فيه الجهاد، وهذا يدل على أنه ليس بفرض، وهذا حديث في الأصل موقوف على ابن عمر، رواه ابن وهب، عن عمر بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر أنه قال: (وجدت الإسلام بني على خمس...)، وقوله: (وجدت...) دليل على أنه قاله من رأيه، وجائز أن يجد غيره ما هو أكثر منه، وقول حذيفة: (بني الإسلام على ثمانية أسهم) أحدها الجهاد يعارض قول ابن عمر، فإن قيل: فقد روى عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان قال: سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوسا قال: (جاء رجل إلى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن لا تغزوا، فقال: إني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (بني الإسلام على خمسة) فهذا حديث مستقيم السند، مرفوع إلى النبي ﷺ، قيل له: جائز أن يكون إنما اقتصر على خمسة لأنه قصد إلى ذكر ما يلزم الإنسان في نفسه دون ما يكون منه فرضا على الكفاية"<sup>(١)</sup>، والجصاص هنا ذكر حديث عاصم، عن أخيه واقد، ولم يذكر سواه، فلعله إنما اطلع على هذا الطريق فقط، أو لم يستحضر عند الكتابة سواه، وظاهر من كلامه أنه يعل طريق عاصم فقط، لأنه عاد وذكر طريق

(١) انظر: أحكام القرآن (٤/٣١٤).

عكرمة بن خالد وأقر بأنه مستقيم السند، وأنه مرفوع، وهذا يجعل إعلاله السابق لا معنى له، إذ اعترف بصحة رفع الحديث من غير الطريق الذي أعلاه. وقد سبق إلى نحو هذا الإعلال النحاس، ولعل الجصاص استفاد أصل الكلام منه، غير أن النحاس لم يخصص تعليقه بهذا الطريق، حيث قال - وهو يتكلم عن حكم الجهاد أيضا-: "وأما قول من قال: الجهاد نافلة، فيحتج بأشياء، وهو قول ابن عمر، وابن شبرمة، وسفيان الثوري، ومن حجتهم قول النبي - صلى الله عليه وسلم- رواه ابن عمر: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، والصلاة، والصيام، والزكاة، وحج البيت)، وهذا لا حجة فيه، لأنه قد روي عن ابن عمر أنه قال: استنبطت هذا، ولم يرفعه، ولو كان رفعه صحيحا لما كان فيه أيضا حجة..."<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي صحة طريق عاصم مرفوعا، فإن كانت روايته عن واقد صحيحة أيضا-كما يدل له كلام الدارقطني السابق- فقد اتفق عاصم، وواقد على رفعه، وهما ثقتان، فيقدمان على أخيهما عمر الذي وقفه، وإن لم تصح الرواية عن واقد ففي عاصم كفاية، إذ رفع الحديث في أصله معروف، ولعل ابن عمر كان يحدث به أحيانا ولا يرفعه، ويذكره على جهة الاستنباط، لحال من ينكر عليه عدم خروجه للجهاد، كأنه لم يرد التحديث، وإنما أراد جواب السائل، وهذا هو الجواب عن كلام الجصاص والنحاس، ولعل الوجهين جميعا عند محمد بن زيد، وإنما أقول هذا لأن في رواية عبدالله بن وهب، عن عمر بن محمد: (وجدت الإسلام بني على خمس....)، وهذا يدل على أن الحديث هكذا رواه عمر بن محمد، لا أنه كان مرفوعا فقصر به، هذا إن لم يكن ذلك من عبدالله بن وهب على جهة الرواية بالمعنى، فإن شعبة رواه عن عمر بن محمد كبقية الروايات، وعلى كل لعل البخاري إنما أعرض عن هذا الطريق

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ (ص ١١٩).



للاختلاف في رفعه ووقفه، والله أعلم.

### الطريق الخامس: طريق حبيب بن أبي ثابت البصري.

وقد رواه عن حبيب بن أبي ثابت ثلاثة رواة، وهم: حماد بن شعيب الحماني، وسعير بن الخمس، ومسعر بن كدام، وهذا بيان حال رواية كل منهم:

أولاً: حماد بن شعيب الحماني، وهو ضعيف متفق على ضعفه<sup>(١)</sup>، فلا اعتداد بروايته.

ثانياً: سعير بن الخمس، ومسعر بن كدام، ومدار الرواية عنهما على سفيان بن عيينة، وقد اختلف عليه فيه اختلافاً يسيراً، فرواه محمد بن ميمون الخياط المكي، ويونس بن عبد الأعلى، وإبراهيم بن بشار الرمادي: عنه، عن سعير بن الخمس التميمي، ومسعر بن كدام، عن حبيب بن أبي ثابت، ورواه عنه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، والحميدي، ولم يذكر فيه مسعر بن كدام، ورواه عنه عبدالله بن أيوب المخزمي، وحسن الزعفراني، وقالوا: عن سعير بن الخمس وغير واحد، عن حبيب بن أبي ثابت.

وقد بين الحميدي أنه هذا الاختلاف من سفيان بن عيينة نفسه، فقال بعد أن رواه عنه، عن سعير بن الخمس فقط: "حدثنا سفيان مرة واحدة عن سعير، ومسعر، ثم لم أسمع سفيان يذكر مسعراً بعد ذلك"، فلعل سفيان شك في روايته عن مسعر فتركه بعد ذلك، وقد استغرب الدارقطني رواية مسعر، فقال في الأفراد: "غريب من حديث أبي سلمة مسعر عنه، عن ابن عمر، تفرد به سفيان بن عيينة، ولا نعلم أحداً حدث به عنه غير الحميدي ومحمد بن ميمون الخياط يعني بالتفرد في روايته، عن مسعر وأما غير مسعر فقد روى الناس، عنه"، هكذا قال الدارقطني، وقد سبق أنه رواه عن سفيان، عن مسعر غير من

(١) انظر: الميزان (٥٩٦/١)، واللسان (٢٧٠/٣).

ذكره الدارقطني، مما يؤكد أن سفيان حدث به، ثم رجع عنه.  
وقد رواه إبراهيم بن محمد الشافعي، عن سفيان، عن عبدة بن أبي لبابة،  
عن حبيب بن أبي ثابت، وهذا الوجه خطأ على سفيان، قال الطبراني: "لم يرو  
هذا الحديث عن سفيان، عن عبدة إلا إبراهيم بن محمد الشافعي، ورواه إبراهيم  
بن بشار الرمادي وغيره، عن سفيان، عن سعير بن الخمس، ومسعر بن  
كدام"، وإبراهيم بن محمد الشافعي صدوق<sup>(١)</sup>، والراوي عنه المحدث الثقة محمد بن  
علي الصائغ<sup>(٢)</sup>، فعمل الوهم فيه من إبراهيم بن محمد الشافعي، والله أعلم.  
وإسناد هذا الطريق: سفيان بن عيينة، عن سعير بن الخمس التميمي،  
عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال الترمذي بعد  
إخراجه: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن ابن عمر، عن  
النبي ﷺ، نحو هذا، وسعير بن الخمس ثقة عند أهل الحديث".  
وفي تصحيح الترمذي إشكال، فإن حبيب بن أبي ثابت مدلس، وصفه  
بذلك ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم، وذكر ابن حجر أنه مكثر،  
ووضعه في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال: "نقل أبو بكر بن عياش، عن  
الأعمش، عنه، أنه كان يقول: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه  
عنك، يعني: وأسقطه من الوسط"<sup>(٣)</sup>، ولعل هذا الحديث مما دلسه حبيب، قال  
يحيى القطان: "عدّ عليّ سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت: سمعت ابن عمر  
ثلاثة أحاديث...، ثم قال: ليس غير هذه عن ابن عمر"<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر هذا  
الحديث، فدل على أنه لم يسمعه من ابن عمر، فالظاهر أنه دلسه، والنقل  
السابق عن الأعمش يدل على أنه كان يتساهل بالتدليس، ومثله لا بد من

(١) انظر: التقريب (٢٣٥).

(٢) انظر: سير النبلاء (٤٢٨/١٣).

(٣) انظر: طبقات المدلسين (ص ٥٩)، ومعجم المدلسين (ص ١٢٨).

(٤) انظر: العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن أحمد (٤٩٥٧).

تصريحه بالسمع، والله أعلم.

### الطريق السادس: طريق يزيد بن بشر السكسكي.

ومدار روايته على منصور بن المعتمر، وقد اختلف فيه على منصور،  
فروي عنه على ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن عطية مولى بني عامر، عن يزيد بن بشر السكسكي، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه رواية جرير بن عبد الحميد، وإسرائيل بن يونس.

**الوجه الثاني:** منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن يزيد بن بشر السكسكي، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه رواية الفضيل بن عياض، وسفيان الثوري، فيما رواه عنه الجماعة<sup>(١)</sup>، إلا أنه ربما لم يصرح الثوري باسم يزيد بن بشر.

**الوجه الثالث:** منصور بن المعتمر، عن يزيد بن بشر السكسكي، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه رواية الحجاج بن دينار.

والوجه الأول أتم هذه الأوجه وأصحها، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، ثم الجهاد بعد حسن)؟ قال أبي: يزيدون في هذا الإسناد رجلين، يقولون: سالم، عن عطية - رجل من أهل الشام - عن يزيد بن

(١) هكذا رواه سفيان الثوري، فيما رواه عنه وكيع، وأبو إسحاق الفزاري، ويحيى القطان، ومؤمل بن إسماعيل، وقاسم بن يزيد الجرمي كلهم روه: عن الثوري، عن منصور، ووقع في حديث الثوري - رواية الفريابي - جعله: عن الثوري، عن الأعمش، عن سالم، ولم أقف على ذكر الأعمش في هذا الحديث إلا في هذا الموضوع، وحديث الثوري في جميع مصادره: عن منصور، وليس: عن الأعمش، إلا في هذا الجزء، وهو هكذا في مخطوطته، وهي نسخة يتيمة، فإن كان الفريابي حدث به هكذا عن الثوري فهو خطأ منه، والذي لا شك فيه أن هذا الحديث عن الثوري، عن منصور، ولا ذكر للأعمش فيه ألبتة، والله أعلم.

بشر السكسكي، عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قلت لأبي: وهذه الزيادة محفوظة؟ قال: نعم، قلت: فعطية من هو؟ قال: هو عطية بن قيس<sup>(١)</sup>.

وتوسع الدارقطني في تفصيل الاختلاف على منصور، فقال: "يرويه منصور بن المعتمر، واختلف عنه، فرواه يحيى القطان، عن الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن رجل لم يسمه، عن ابن عمر، وخالفه أبو إسحاق الفزاري، ووكيع بن الجراح، ومؤمل، فرووه: عن الثوري، عن منصور، عن سالم، وسموا الرجل، وقالوا: عن يزيد بن بشر السكسكي، وكذلك رواه فضيل بن عياض، عن منصور، ورواه جرير، عن منصور، عن سالم، عن عطية مولى بني عامر، عن يزيد بن بشر، عن ابن عمر، ورواه حصين بن عبد الرحمن، عن يزيد بن بشر، أو بشر بن يزيد، حدث به عنه حجاج بن دينار، والقول عندي قول جرير بن عبد الحميد، عن منصور"<sup>(٢)</sup>.

وترجيح أبي حاتم والدارقطني للوجه الأول ظاهر، حيث إنه أتم الأوجه، وفي مثله يقدم الوجه الأتم، إذا كان من رواية ثقة، إذ معه زيادة على غيره، وهذا قد رواه ثقتان أيضا، فعمل الوجهين الآخرين وقع فيهما تدليس أو إسقاط، والله أعلم.

وفي كلام الدارقطني السابق إشكال، حيث ذكر أنه رواه حصين بن عبد الرحمن، عن يزيد بن بشر، أو بشر بن يزيد، وأنه حدث به عن حصين: حجاج بن دينار.

ورواية حصين بن عبد الرحمن لهذا الحديث لم أقف عليها، ورواية حجاج بن دينار قد سبقت، وهي: عن منصور، عن يزيد بن بشر، وليست: عن

(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم (١٩٦١).

(٢) انظر: العلل للدارقطني (٣١٣٠).

حصين بن عبدالرحمن، فلا أدري كيف وقع هذا، فلعله وهم في أصل النسخة، إذ إنني لم أقف على ذكر حصين بن عبدالرحمن في هذا الحديث، فإن كانت النسخة صحيحة فهو اختلاف على حجاج بن دينار، وجعله من روايته عن منصور أصح، إذ الحديث مشهور عنه، ولا يعرف عن حصين.

ويبقى تفرد منصور بن المعتمر بهذا الطريق، وأن الاختلاف عليه كما سبق، وأن المحفوظ عنه هو الوجه الأول.

وهذا الطريق من وجهه المحفوظ: منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن عطية مولى بني عامر، عن يزيد بن بشر السكسكي، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما طريق ضعيف، لحال يزيد بن بشر السكسكي فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال أبو حاتم: مجهول، أما ابن حبان فذكره في الثقات<sup>(١)</sup>.

وعطية مولى بني عامر ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>، أما أبو حاتم الرازي فقد ذكر أنه عطية بن قيس الكلابي، وقال صالح الحديث<sup>(٣)</sup>، وعطية بن قيس الكلابي معروف، وهو ثقة مقرب<sup>(٤)</sup>، ولكن فرقهما البخاري، وابن حبان<sup>(٥)</sup> وغيرهما، فالله أعلم.

### الطريق السابع: طريق مجاهد بن جبر المكي.

ومدار روايته على يزيد الشني الأزدي البصري الأعرج، وقد اختلف عليه،

(١) انظر: التاريخ الكبير (٣٢٢/٨)، والجرح والتعديل (٢٥٤/٩)، والثقات (٥٤٠/٥)، والميزان (٤٢٠/٤)، واللسان (٤٩٠/٨).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (١١/٧)، والثقات (٢٧٨/٧).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٣٨٣/٦).

(٤) انظر: التقريب (٤٦٢٢).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٩/٧)، والثقات (٢٦٠/٥).

فروي عنه على وجهين، وهما:

**الوجه الأول:** يزيد الأعرج، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما موقوفا، وهذه رواية الجماعة، وهم مهدي بن ميمون البصري، وسعيد بن زيد، وحماد بن زيد، وروايتهم جميعا عند البخاري في التاريخ الكبير.

**الوجه الثاني:** يزيد الأعرج الشني، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا، وهذه رواية الحسن بن أبي جعفر الجفري.

والحسن بن أبي جعفر ضعيف، ضعفه يحيى بن سعيد، وأحمد، والنسائي وغيرهم<sup>(١)</sup>، فلا شك أن الوجه الأول هو المحفوظ، عن يزيد الأعرج.

ويزيد الأعرج، ذكره البخاري، وذكر هذا الحديث في ترجمته، وذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>، فهذه حاله، وحديثه موقوف، والله أعلم.

وسياتي ذكر مجاهد في طريق سلمة بن كهيل، وهو أيضا طريق ضعيف، والله أعلم.

#### **الطريق الثامن: طريق خليد.**

ولم أقف على روايته إلا عند البخاري في التاريخ الكبير: عن أحمد بن سعيد، عن القاسم بن عمرو، عن أبيه، عن أسباط، عن السدي، عنه.

وهذا إسناد فيه ضعف، وهذا بيان رواته: أحمد بن سعيد الرباطي الكوفي ثقة حافظ<sup>(٣)</sup>، والقاسم بن عمرو العنقزي الكوفي ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>، وأبوه عمرو بن محمد العنقزي الكوفي

(١) انظر: تهذيب الكمال (٧٦/٦)، والتقريب (١٢٢٢).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٣٠١/٩)، والثقات (٦١٧/٧).

(٣) انظر: التقريب (٣٧).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (١٧٢/٧)، والجرح والتعديل (١١٥/٧)، والثقات (١٦/٩).

ثقة<sup>(١)</sup>، وأسباط بن نصر الهمداني صدوق كثير الخطأ، يغرب<sup>(٢)</sup>، والسدي هو الكبير إسماعيل بن عبدالرحمن الكوفي، وهو صدوق يهيم، ورمي بالتشيع<sup>(٣)</sup>. وساق البخاري هذا الحديث في ترجمة خلود، ولم ينسبه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وكذا صنع ابن أبي حاتم، وذكر عن أبيه: أنه يروي عن ابن عمر، وعنه السدي<sup>(٤)</sup>، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر مثل كلام ابن أبي حاتم، وزاد: "أحسبه الأول"، والترجمة التي قبله لخليد الثوري: يروي عن علي، وعمار، وعنه نسير بن ذعلوق، عداده في أهل الكوفة<sup>(٥)</sup>. والظاهر أنهما اثنان، فقد فرقهما البخاري، وابن أبي حاتم، ولعل شيخ السدي هذا بصري، وليس كوفيا، إلا أن يكون ابن حبان عنى بالأول خلود بن عبدالله العصري البصري، فقد ذكره قبل خلود الثوري، وهو يروي عن أبي الدرداء، وعنه قتادة، وقد فرقهما أيضا البخاري، وابن أبي حاتم. والحاصل أن خلودا هذا فيما يظهر لي مجهول، وروايته موقوفة، وفي الإسناد إليه ضعف، والله أعلم.

#### الطريق التاسع: طريق أبي سويد العبدى.

ولم أقف على هذا الطريق إلا في مسند الإمام أحمد: عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أبي عقيل عبدالله بن عقيل، عن بركة بن يعلى التيمي، عنه.

وهذا إسناد ضعيف، بركة بن يعلى التيمي - وفي بعض النسخ

(١) انظر: التقريب (٥١٠٨).

(٢) انظر: التقريب (٣٢١).

(٣) انظر: التقريب (٤٦٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٣٨٤/٣).

(٥) انظر: الثقات (٢١٠/٤).

التمييزي - مجهول<sup>(١)</sup>.

وأبو سويد العبدي أيضا مجهول<sup>(٢)</sup>.

وبجها لهما ضعف الدارقطني ما روي بهذا الإسناد حيث قال: "بركة بن يعلى، عن أبي سويد العبدي، عن ابن عمر مجهولان"<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

**الطريق العاشر: طريق الحواري بن زياد العتكي.**

والحواري بن زياد ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر في جرح ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: "مجهول"<sup>(٤)</sup>، وهو كما قال، وروايته موقوفة، وقد وقع فيها اختلاف يسير، حيث رواه عنه ثلاثة رواة، وهم: عبد الملك بن عمير الكوفي، وزكريا بن أبي زائدة، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وكلهم روه موقوفا، ولكن وقع على عبد الملك بن عمير اختلاف في ذكر الحواري بن زيادة، حيث رواه عنه معتمر بن سليمان التيمي فذكر فيه الحواري بن زياد، وخالفه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن عمر، بدون ذكر الحواري بن زياد.

ورواية معتمر بن سليمان أصح فإنه ثقة<sup>(٥)</sup>، وأما المسعودي فهو صدوق اختلط قبل موته<sup>(٦)</sup>، والراوي عنه أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، والظاهر أنه سمع منه بعد الاختلاط، ثم إن معتمرا قد زاد في الإسناد، والزائد

(١) انظر: تعجيل المنفعة (٣٤١/١).

(٢) انظر: تعجيل المنفعة (٤٧٧/٢).

(٣) انظر: سؤالات البرقاني (٤٨).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (١٢٩/٣)، والجرح والتعديل (٣١٥/٣)، والثقات (١٩١/٤)، والميزان

(٦٢٢/١)، واللسان (٣٠٦/٣).

(٥) انظر: التقريب (٦٧٨٥).

(٦) انظر: التقريب (٣٩١٩).



في مثل هذا يقدم على الناقص، مع أن رواية عبدالملك بن عمير، عن ابن عمر غير مشهورة، وإنما يروي عنه بأسطة عطاء بن أبي رباح وغيره، مما يؤكد أنه أخذ هذا الحديث عن الحواري بن زياد، والله أعلم.

ومع اتفاق الروايات عن الحواري بن زياد على وقف هذا الحديث على ابن عمر إلا أن سياق رواية المسعودي، عن عبدالملك بن عمير فيه اختلاف عن سياق معتمر بن سليمان، فقد جعله من قول ابن عمر حاكيا للقصة كاملة، لا أن أحدا شهدا وحكاها، كما في رواية معتمر بن سليمان أن الحواري يحكي القصة، ويحكي قول ابن عمر، وهذا يؤكد أن رواية المسعودي سقط منها ذكر الحواري بن زياد الذي شهد القصة، كما أن في سياقه شيئا من الاختلاف، ولعل ذلك من تغير المسعودي، والله أعلم.

والحاصل أنه مع ترجيح رواية المعتمر إلا أن هذا طريق ضعيف، لجهالة الحواري بن زياد، والله أعلم.

#### **الطريق الحادي عشر: طريق شيخ إسماعيل بن أبي خالد.**

ولم أقف على روايته إلا عند أبي عبيد في الناسخ والمنسوخ: عن يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل، عن ابن عمر به، وهي رواية موقوفة، وشيخ إسماعيل هذا مبهم، فهذا طريق ضعيف، والله أعلم.

#### **الطريق الثاني عشر: طريق عمرو بن مرة الكوفي.**

وقد رواه عنه راويان، وهما: العلاء بن المسيب الكوفي، وشهاب بن حراش، وهذا بيان حال رواية كل منهما:

**أولا: العلاء بن المسيب،** وروايته عند سعيد بن منصور الخراساني، عن أبي الأحوص سلام بن سليم الكوفي، عنه به، ومن طريق سعيد أخرجه أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في ذم الكلام وأهله

وسعيد بن منصور الخراساني ثقة<sup>(١)</sup>.  
وأبو الأحوص سلام بن سليم الكوفي ثقة متقن، صاحب حديث<sup>(٢)</sup>.  
والعلاء بن المسيب الكوفي ثقة ربما وهم<sup>(٣)</sup>.  
وعمر بن مرة الكوفي ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء<sup>(٤)</sup>،  
ولكنه لم يسمع من عبدالله بن عمر، قاله أبو حاتم الرازي<sup>(٥)</sup>، فهو طريق  
منقطع، والله أعلم.

**ثانياً:** شهاب بن خراش بن حوشب الواسطي، ثم الكوفي.  
وشهاب وثقه غير واحد من النقاد، ولكن قال ابن عدي: "له أحاديث  
ليست بالكثيرة، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه..."، قال ابن حجر: "صدوق  
يخطئ"<sup>(٦)</sup>.

وروايته هذه لم أقف عليها إلا عند ابن عساكر في تاريخ دمشق: من  
طريق أبي الحسن علي بن إبراهيم الطغامي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن معقل  
النسفي، عن هشام بن عمار الدمشقي، عنه.  
وأبو الحسن علي بن إبراهيم الطغامي لم أقف على حاله.  
وأبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي، قال الخليلي: "ثقة حافظ" وهو أحد  
رواة صحيح البخاري عنه<sup>(٧)</sup>.

وهشام بن عمار صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم

(١) انظر: التقريب (٢٣٩٩).

(٢) انظر: التقريب (٢٧٠٣).

(٣) انظر: التقريب (٥٢٥٨).

(٤) انظر: التقريب (٥١١٢).

(٥) انظر: المراسيل (٥٣١).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٥٧٠/١٢)، والتقريب (٢٨٢٥).

(٧) انظر: سير النبلاء (٤٩٣/١٣).

أصح<sup>(١)</sup>.

فلو صح الإسناد إلى هشام بن عمار فلعله مما حدث به بعد كبره، فإن النسفي صغير، والظاهر أنه سمع من هشام متأخرا. وقد روي هذا الحديث عن شهاب بن خراش على غير هذا الوجه، فأخرج أسلم بن سهل الرزاز بحشل في تاريخ واسط: من طريق محمد بن يزيد، عن شهاب بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن عمرو بن مرة قال: (كنا نعلم أن الإسلام بني على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم شهر رمضان، فإن بدأ أحد بصوم شهر رمضان وحج البيت كرره إليه حتى يقول: حج البيت وصوم شهر رمضان)، هذا لفظه فعل هذا هو أصل هذا الطريق، وأن شهابا إنما أخذه عن عمه العوام، ويكون في أصله مرسلا من هذا الطريق، والله أعلم.

**الطريق الثالث عشر: طريق أبي إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي.**

ولم أقف عليه إلا عند سعيد بن منصور، عن حديج بن معاوية، عنوه عن ابن عمر موقوفا.

وحديج بن معاوية صدوق يخطئ<sup>(٢)</sup>، والظاهر أن سماعه من أبي إسحاق متأخر.

وأبو إسحاق لم يسمع من ابن عمر، قال أبو حاتم الرازي: "لم يسمع من ابن عمر، إنما رآه رواية"<sup>(٣)</sup>، وهو أكثر من التدليس أيضا<sup>(٤)</sup>، وقد وضعه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التقريب (٧٣٠٣).

(٢) انظر: التقريب (١١٥٢).

(٣) انظر: المراسيل (ص ١٤٦).

(٤) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٤٥).

(٥) انظر: طبقات المدلسين (٦٧).

فهذا طريق موقوف ضعيف، والله أعلم.

### الطريق الرابع عشر: طريق سلمة بن كهيل الكوفي.

وقد اختلف عليه فيه، فروي عنه على ثلاثة أوجه، وهي:

**الوجه الأول:** سلمة بن كهيل، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

مرفوعا، وهذه رواية، مالك بن مغول، وعبدالمك بن أبي سليمان العزمي، فيما

رواه عنه يعلى بن عبيد الطنافسي، وسعيد بن سلمة الأموي.

**الوجه الثاني:** سلمة بن كهيل، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

موقوفاً، وهذه رواية عبدالمك بن أبي سليمان، فيما رواه عنه إسحاق بن يوسف

الأزرق.

**الوجه الثالث:** سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمر رضي

الله عنهما، وهذه رواية يحيى بن سلمة بن كهيل.

وقد ذكر الدارقطني هذا الاختلاف على سلمة بن كهيل، ثم قال بعد

ذكر الوجه الثالث: "فإن كان حفظه فقد وصل إسناده"، وهذا يدل على أن

الوجهين الأولين عنده غير متصلين، وسلمة بن كهيل ولد سنة سبع وأربعين،

كما قاله ابنه<sup>(١)</sup>، ولكنه لم يسمع من ابن عمر، قال ابن معين: "سلمة بن كهيل

يكنى أبا يحيى، وقال سلمة: رأيت أبا جحيفة، ودخلت على زيد بن أرقم،

وسمعت من جندب بن سفيان، ولم أسمع أحدا يقول قال رسول الله -صلى الله

عليه وسلم- غيره"<sup>(٢)</sup>، وقال البخاري: "حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن

سلمة بن كهيل قال: سمعت جندبا يقول قال النبي -صلى الله عليه وسلم-

ولم أسمع أحد يقول قال النبي -صلى الله عليه وسلم- غيره: (من سمع سمع

الله به)"<sup>(٣)</sup>، وقال علي بن المديني: "لم يلق سلمة أحدا من الصحابة إلا جندبا

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣١٧/١١).

(٢) انظر: تاريخ الدوري (١٥٢٥).

(٣) انظر: التاريخ الأوسط (٣٨٧).

وأبا جحيفة<sup>(١)</sup>، وقد ذكر المزي أنه دخل على ابن عمر<sup>(٢)</sup>، فإن صح أنه دخل عليه فلم يسمع، والله أعلم.

وترجيح الدارقطني للوجه الثالث نظرا لأنه أبان الوسطة بين سلمة، وابن عمر، والوسطة هنا متحققة، وإلا فإن يحيى بن سلمة بن كهيل متروك، وكان شيعيا<sup>(٣)</sup>، وبناء عليه يعود هذا الطريق لطريق مجاهد السابق.

وبهذا تبين أن طريق سلمة بن كهيل هذا لا يصح من جميع وجوهه، فإن الوجهين الأولين منقطعان، والوجه الثالث فيه يحيى بن سلمة بن كهيل، والله أعلم.

### الطريق الخامس عشر: طريق أبي وائل شقيق بن سلمة.

ومدار روايته على مستلم بن سعيد الواسطي، عن منصور بن زاذان الواسطي، عن الحارث بن يزيد العكلي الكوفي، عنه.

وهذا إسناد غير قوي، تفرد به المستلم بن سعيد الواسطي، قال أحمد: "شيخ ثقة، من أهل واسط، قليل الحديث"، وقال ابن معين: "صويلح"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما وهم"، قال ابن حجر: "صدوق عابد، ربما وهم"<sup>(٤)</sup>، وقد رواه عن المستلم راويان: أحدهما: محمد بن أبي شيبه الكوفي، والد أبي بكر، وعثمان ابني أبي شيبه، وهو ثقة<sup>(٥)</sup>، غير أن الرواية عنه ليست بذاك، فقد روى ذلك محمد بن عثمان بن أبي شيبه، عن أبيه قال: "وجدت في كتاب أبي بخطه"، ومحمد بن عثمان وثقه صالح جزره، واتهمه بالكذب عبدالله بن أحمد، وابن خراش وغيرهما، وقال الدارقطني:

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٧٧/٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣١٤/١١).

(٣) انظر: التقريب (٧٥٦١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٤٢٩/٢٧)، والتقريب (٦٥٩٠).

(٥) انظر: التقريب (٥٦٩٦).

"يقال إنه أخذ كتاب غير محدث" (١)، ثم إن الرواية بالوجدادة المطلقة ضعيفة عند الجمهور.

والثاني: محمد بن الحسن (٢) الواسطي القاضي وهو ثقة (٣)، ولكن تفرد بهذا الطريق الجرجاني في تاريخ جرجان: عن أبي نصر محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، عن أبي محمد عبدالله بن إسحاق بن إبراهيم الخراساني، عن عمر بن إبراهيم، عن محمد بن أبي حرب الجرجاني، عن أبي سعيد أحمد بن داود الحداد، عنه.

ولا شك أن هذا التفرد قاض بضعف هذا الطريق، وهذا مغن عن إطالة الكلام ببيان أحوال روايته.

والحاصل أن هذا الطريق لم يصل إلى المستلم بن سعيد بسلام، على أنه لو صح عنه لكان تفرده به مضعفا له، والله أعلم.

**الطريق السادس عشر: طريق أبي الجوزاء أوس بن عبدالله الربيعي.**

وقد وقعت على روايته عند الطبراني: عن أبي يزيد القراطيسي، عن أسد بن موسى، عن مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولا نعلمه إلا رفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فجعله عن ابن عباس، ولم يجزم برفعه، بينما علقه الدارقطني عن أبي الجوزاء، عن ابن عمر موقوفا، وأبو الجوزاء يرسل كثيرا، وهو ثقة (٤)، وقد ذكر ابن حبان (٥)، وأبو أحمد الحاكم (١) أنه يروي عن

(١) انظر: الميزان (٦٤٢/٣)، واللسان (٣٤٠/٧).

(٢) هذا الطريق أخرجه الجرجاني في موضعين، ووقع في الموضع الثاني: "محمد بن الحسين"، وهو تصحيف، والصواب: "محمد بن الحسن"، كما في الموضع الأول، والإسناد واحد في الموضعين.

(٣) انظر: التقريب (٥٨١٨).

(٤) انظر: التقريب (٥٧٧).

(٥) انظر: الثقات (٤٢/٤)، حيث قال "يروي عن ابن عمر، وابن عباس"، واحتمال التصحيف هنا وارد.

عبدالله بن عمر، وما ذكره غير مشهور، وإنما المشهور روايته عن عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

ولا شك أن ذكر ابن عباس في هذا الطريق غير محفوظ، فأسد بن موسى الأموي صدوق يغرب<sup>(٢)</sup>، ومؤمل بن إسماعيل البصري صدوق سيء الحفظ<sup>(٣)</sup>، وعمرو بن مالك النكري صدوق له أوهام<sup>(٤)</sup>، وهذا الحديث لا يعرف عن ابن عباس، وإنما هو عن ابن عمر موقوفاً من هذا الطريق مع انقطاعه، والله أعلم.

### الطريق السابع عشر: طريق عطية بن سعد العوفي.

وعطية فيه كلام مشهور، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً"<sup>(٥)</sup>، ولم أقف على روايته إلا عند الطبراني في الكبير: عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أبيه، قال: "وجدت في كتاب أبي بخطه": حدثنا ابن أبي ليلى، عن عطية به.

وهذا إسناد ضعيف، وقد سبق مثله قريباً، من رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أبيه فيما وجدته بخط أبيه، ويضاف إلى ذلك أن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى فيه ضعف مشهور من قبل حفظه، قال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ جداً"<sup>(٦)</sup>.

فهذا الطريق ضعيف جداً، بل هو منكر، والله أعلم.

=

(١) انظر: الأسامي والكنى (٣/١٥٥)، حيث قال: "عن أبي عبدالرحمن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي...، وهذا النص لا يحتمل التصحيف.

(٢) انظر: التقريب (٣٩٩).

(٣) انظر: التقريب (٧٠٢٩).

(٤) انظر: التقريب (٥١٠٤).

(٥) انظر: التقريب (٤٦١٦).

(٦) انظر: التقريب (٦٠٨١).

### الطريق الثامن عشر: طريق سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب.

ومداره على هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش الحمصي، عن عبدالعزيز بن عبدالله، عنه به.

وهو طريق لم أقف عليه إلا عند الطبراني في الأوسط، وفي مسند الشاميين، وقال في الأوسط بعد سياقه: "لم يرو هذا الحديث عن عبدالعزيز بن عبدالله إلا إسماعيل بن عياش".

وهذا إسناد ضعيف، عبدالعزيز بن عبدالله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي "ضعيف، ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش"<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الدارقطني هذا الطريق فقال: "ويروي هذا الحديث عبدالعزيز بن عبدالله، عن سالم، عن ابن عمر، حدث به إسماعيل بن عياش"، ثم قال بعده مباشرة: "وروي عن مالك، عن عبدالعزيز بن عبدالله، وقيل: ابن عبد الله، ومالك لم يسمع من عبد العزيز بن عبيد الله شيئاً، فإن كان الراوي له عن مالك، عن عبدالعزيز بن عبدالله حفظه، فيشبهه أن يكون هذا: عبدالعزيز بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، والله أعلم"<sup>(٢)</sup>.

كذا قال الدارقطني، فإن كان يقصد أن هذا الحديث روي عن مالك على هذا الوجه فلم أقف عليه، ولا شك أنه غير محفوظ عنه، إذ لو كان عند مالك لرواه عنه ثقات أصحابه، وإن كان يقصد حديثاً آخر روي عن مالك بهذا الإسناد فمراده أن الصواب أن رواية إسماعيل بن عياش ليست عن عبدالعزيز بن عبدالله الحمصي السابق، وإنما صوابها أنها عن عبدالعزيز بن عبدالله بن عبد الله بن عمر العمري المدني، وهو ثقة<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا التقدير يبقى طريق إسماعيل بن عياش ضعيفاً، فإن روايته عن غير الشاميين ضعيفة، فإنه:

(١) انظر: التقريب (٤١١).

(٢) انظر: علل الدارقطني (٣٠٠٣).

(٣) انظر: التقريب (٤١٠٥).



"صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم" (١) والعمرى هذا مدنى.  
وعلى كل تقدير فهذا طريق ضعيف.

وقد سبق في رواية عكرمة بن خالد ذكر طريق آخر عن سالم بن عبدالله، وبيان أنه لا يصح عنه، فهذا الحديث لا يصح عن سالم من جميع وجوهه، والله أعلم.

### الطريق التاسع عشر: طريق عبدالرحمن بن أبي هنيذة.

ولم أفق عليه موصولا إلا عند الطبراني في الأوسط، وإسناده: عن إبراهيم بن نائلة الأصبهاني، عن عبيد بن عبيدة التمار، عن المعتمر بن سليمان، عن عثمان بن ساج، عن أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي، عن سعد بن عبيدة السلمي، وعبدالرحمن بن أبي هنيذة به.

وعلقه الدارقطني عن عبدالرحمن بن أبي هنيذة، وسبق ذكر حديث أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة وحده، ولم يقع ذكر عبدالرحمن بن أبي هنيذة إلا في هذا الطريق، وقد رواه عن أبي مالك الأشجعي جماعة من ثقاة أصحابه، وهم: أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن فضيل، وكلهم لم يذكر عبدالرحمن بن أبي هنيذة، وإنما انفرد بذكره عثمان بن ساج.

وعثمان بن عمرو بن ساج الجزري فيه ضعف، قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وذكره ابن حبان في الثقات (٢).

والمحفوظ عن أبي مالك الأشجعي رواية الجماعة، ولا يصح ذكر عبدالرحمن بن أبي هنيذة في هذا الحديث، ويحتمل أن يكون الحمل في هذا الحديث على غيره، فإن عبيد بن عبيدة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يغرب"،

(١) انظر: التقريب (٤٧٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٦٧/١٩)، والتقريب (٤٥٠٦).

وقال الدارقطني: "عبيد يحدث عن معتمر بغرائب، لم يأت بها غيره"<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

### الطريق العشرون: طريق طلحة بن مصرف الياامي الكوفي.

ومداره على همام بن يحيى العوزي، عن محمد بن جحادة، عنه.

قال الدارقطني: "تفرد به همام بن يحيى، عن محمد بن جحادة، عن طلحة"،

وقال السبكي بعد ذكره: "ليس لطلحة بن مصرف عن ابن عمر شيء في الكتب

الستة"، وطلحة لم يسمع من ابن عمر، وإنما سمع من أنس بن مالك، على

اختلاف بين النقاد، وسمع من عبدالله بن أبي أوفى<sup>(٢)</sup>، أما ابن عمر فلم أقف على

من ذكر سماعه منه، هذا لو صح الإسناد إليه، فإنه لم يتبين لي كامل إسناد

الدارقطني إذ لم أقف عليه إلا في أطراف الغرائب، وأما إسناد السبكي: فهو من

طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبدالله الكجي، عن حجاج بن منهال، عن همام بن

يحيى به، وفي إسناد هذا الطريق تفرد في طبقات متعددة مما يدل على غرابته

ونكارته، والله أعلم.

### الطريق الحادي والعشرون: طريق وبرة بن عبدالرحمن الكوفي.

ولم أقف أيضا على روايته موصولة، وإنما علقها الدارقطني عنه، وذكر

أنها موقوفة، وهو ثقة<sup>(٣)</sup>، وروايته عن ابن عمر لغير هذا الحديث في

الصحيحين، ولكن يبقى أن روايته هنا معلقة، فلا يحكم بثبوتها حتى يتبين

الإسناد.

### الطريق الثاني والعشرون: طريق عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

وقد رفعه، وطول في لفظه، وذكر فيه أشياء لم يذكرها غيره، ومدار

(١) انظر: الثقات لابن حبان (٤٣١/٨)، ولسان الميزان (٣٥٦/٥).

(٢) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (٣٦١، ٣٦٢)، وتهذيب الكمال (٤٣٣/١٣)، وتحفة التحصيل (ص ١٩٥).

(٣) انظر: التقريب (٧٣٩٧).

روايته على عبدالرحمن بن محمد المحاربي، عن عبدالحميد بن أبي جعفر<sup>(١)</sup>، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه عطاء الخراساني به.

وهذا إسناد ضعيف، المحاربي وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أيضا: "ليس به بأس"، وكذا قال العجلي، وقال أبو حاتم: "صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكورة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين" وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر له حديثا عن معمر استنكره أحمد، وقال: "لم نعلم أن المحاربي سمع من معمر شيئا، وبلغنا أن المحاربي كان يدلس"، وفيه كلام غير ذلك، قال الذهبي: "ثقة صاحب حديث"، وقال ابن حجر: "لا بأس به، وكان يدلس قاله أحمد"<sup>(٢)</sup>.

وعبدالحميد بن أبي جعفر الفراء ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال أبو حاتم: "شيخ كوفي"، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>.

وعثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني ضعيف<sup>(٤)</sup>.

وعطاء بن أبي مسلم الخراساني وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد وغيرهم، وقال الترمذي: "ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة، مثل مالك، ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء" وقال أبو حاتم: "لا بأس به صدوق، قيل يحتج به؟ قال: نعم"، وقال النسائي: "ليس به بأس"،

(١) سقط ذكر عبدالحميد من الإبانة الكبرى لابن بطة في طبعيتها جميعا، طبعة رضا بن نعلان، وطبعة عادل آل حمدان، فلا أدري أهو خطأ في الطباعة تابع الآخر الأول منهما عليه، أو سقط في أصل النسخة.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٨٦/١٧)، والميزان (٥٨٥/٢)، وتهذيب التهذيب (٥٥٠/٢)، والتقريب (٣٩٩٩).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٥٢/٦)، والجرح والتعديل (١٧/٦)، والثقات (٣٩٨/٨).

(٤) انظر: التقريب (٤٥٠٢).

وقال شعبة: "حدثنا عطاء الخراساني، وكان نسياً"، وقال البخاري: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قال الترمذي: قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة"، وكان الترمذي لم يرتض كلام البخاري، فذكر توثيقه السابق بعد كلام البخاري.

وقد ذكره البخاري، وأبو زرعة، والعقيلي، وابن حبان وغيرهم في الضعفاء، وذكر البخاري، والعقيلي تكذيب سعيد بن المسيب له، وتعقب ذلك ابن رجب بقوله: "وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت، وقد كذب ابن المسيب عكرمة، ولم يتركه البخاري بتكذيبه، بل خرج له واعتذر عن تكذيب من كذبه..."، ثم قال: "وعطاء الخراساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن المسيب -إن صح- فإنه أعظم وأجل قدراً من عكرمة، بل لا نسبة بينهما في الدين والورع".

وأما ابن حبان فذكر أنه: "رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"، ولم يرتض الذهبي كلام ابن حبان هذا.

وفي عطاء كلام غير ذلك، قال ابن عدي: "وأرجو أنه لا بأس به"، وقال الذهبي: "صدوق ضعيف، أكثرهم وثقه"، وقال ابن حجر: "صدوق يهم كثيرا، ويرسل ويدلس"<sup>(١)</sup>.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، ووقع فيه: "عبد الحميد بن جعفر"، فقال أبو حاتم: "هذا حديث منكر، يحتمل أن يكون هذا كلام عطاء

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٣٩٦/٧)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص ٨٩)، والضعفاء لأبي زرعة (٦٤٥/٢)، والعلل الكبير للترمذي (ص ٢٧١-٢٧٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٦٤٥)، والجرح والتعديل (٦/٣٣٤)، وتهذيب الكمال (١٠٦/٢٠)، والميزان (٣/٧٣)، وشرح علل الترمذي (٢/٢٧٧-٢٧٨)، وتهذيب التهذيب (٣/١٠٨)، والتقريب (٤٦٠٠).

الخراساني، وإنما هو عبدالحميد بن أبي جعفر شيخ كوفي<sup>(١)</sup>.

وما ذكره أبو حاتم صحيح كله، ولا إشكال فيه، فهذا حديث منكر، ولا يمكن أن يكون هذا السياق من كلام النبي ﷺ، فلعل عثمان بن عطاء سمع من أبيه كلاما فاشتبه عليه فرفعه، وقد أشار إلى شيء من هذا الحافظ ابن رجب فقال: "الظاهر أنه من تفسيره لحديث ابن عمر"<sup>(٢)</sup>.

وإسناد هذا الطريق فيه تفرد في عدد من طبقاته، ولذا قال أبو نعيم بعد سياقه: "غريب من حديث ابن عمر بهذا اللفظ، لم يروه عنه إلا عطاء، ولا عنه إلا ابنه، تفرد به عبد الحميد بن أبي جعفر"، وهذا كله يؤكد نكارتة بهذا السياق، والله أعلم.

وبعد فهذا خلاصة الكلام على هذه الطرق عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وقد تبين ما يصح منها وما لا يصح، وتبين اختلاف هذه الطرق عنه في الرفع والوقف، وأن الصحيح منه الطرق الآتية: طريق عكرمة بن خالد، وطريق نافع مولى ابن عمر، وطريق سعد بن عبيدة السلمي، وطريق محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، وكلها مرفوعة سوى طريق نافع، وقد اتفق البخاري ومسلم على تخريج طريق عكرمة بن خالد، وانفرد البخاري بطريق نافع بصيغة التعليق، وانفرد مسلم بطريق سعد بن عبيدة، وطريق محمد بن زيد، وفي صنيع البخاري حيث أخرج المرفوع والموقوف مسندا المرفوع دلالة ظاهرة أنه لم يره اختلافا مؤثرا، وفي تصحيح مسلم وغيره لهذا الحديث مرفوعا، مع شهرة رواية نافع الموقوفة ما يدل على ذلك أيضا.

وصحح الترمذي طريق حبيب بن أبي ثابت وتبين وجه الاعتراض

عليه.

(١) انظر: العلال (٨٧٩) و(١٩٦٢).

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (١٥٠/١)، وفتح الباري (٢١٥/٤).

ولم أفق على كلام لأحد من النقاد في تضعيف هذا الحديث، أو القدر فيه، أو اعتبار ما وقع في طرقة من اختلاف الرفع والوقف مؤثرا على صحته مطلقا، وإنما يكون كلام بعضهم في طريق بخصوصه، سوى ما سبق ذكره عن النحاس في الناسخ والمنسوخ، والجصاص في أحكام القرآن، وقد تبين من كلام الجصاص أنه قصد طريقا معينا، إذ قد رجع إلى القول بصحة رفع الحديث من طريق آخر، وعلى كل فهو قول لم يسبقهما أحد من نقاد الحديث وأئمة إليه، وليسوا مذكورين في نقاد الحديث، وإنما الحجة في اتفاق النقاد على صحته، ولم أجدهم يختلفون في ذلك، والله أعلم

**وفي نهاية الكلام على هذا الحديث أحب أن أنبه إلى ما ورد في ألفاظه من الزيادة والنقص والاختلاف، وذلك كما يلي:**

١ - الحوار مع ابن عمر في التقديم بين الصيام والحج، وقد اختلفت الروايات في ذلك على ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** من قدم الصوم على الحج، أو قدم الحج على الصوم، ولم يذكر شيئا سوى ذلك، حيث لم يراجع ابن عمر أحد في ذلك، وهذا القسم أمره يسير، فقصاراه أن الرواة ربما قدموا الصوم، وربما قدموا الحج، وهو من عموم الرواية بالمعنى الذي لا ضير فيه، إذا المعنى المراد لم يتغير، ولذا فربما أخرج بعضهم الزكاة، وقدم الصوم عليها.

**القسم الثاني:** من قدم الصوم، وذكر عن ابن عمر إنكار تقديم الحج، وأنه هكذا سمعه من النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا جاء في رواية أبي خالد الأحمر، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عند مسلم وغيره، ولفظه: (فقال رجل: الحج، وصيام رمضان، قال: لا، صيام رمضان، والحج، هكذا سمعته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وهذا صريح في أن ابن عمر سمع الحديث بتقديم الصيام على الحج.

**القسم الثالث:** عكس الذي قبله، وهو تقديم الحج على الصوم، وإنكار

ابن عمر تقديم الصوم، وهذا جاء في روايات عديدة، منها: رواية أسد بن موسى، عن يحيى بن زكريا، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، ولفظه: (فقال رجل لعبد الله: ويكفر بما دونه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، قال: لا، اجعل صيام رمضان آخرهن، كما سمعت من في رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، ومنها: رواية عثمان بن ساج، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، وعبدالرحمن بن هنيذة، ولفظه: (فقال رجل من أشرف أهل الشام عنده جالس: أن تعبد الله تأمر بها؟ قال: نعم، قال: فعد الصوم قبل الحج، فقال: لا أجعله إلا آخرهن، هكذا سمعتها من في رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، ومنها: رواية يزيد بن بشر السكسكي، عند محمد بن نصر، ولفظه: (فقال الرجل: تصوم رمضان، وتحج البيت؟ فقال: لا، بل تحج البيت، وتصوم رمضان، هكذا حدثني رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وروايته عند الخطيب في الأسماء المبهمة، ولفظه: (فقال ابن عمر: لا، ولكن حج البيت، وصيام رمضان، هكذا قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وروايته عند الخطيب في الكفاية، ولفظه: (قال يزيد بن بشر: فقلت له - وأنا مستفهم -: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، فقال ابن عمر: لا، ولكن حج البيت، وصيام رمضان، هكذا قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، ومثله روايته أيضا عند ابن عساكر، ومنها: رواية سالم بن عبدالله بن عمر، ولفظه: (فجعل الرجل يرددهن، ويقول الصوم قبل الحج، وعبدالله يقول: وحج البيت، وصيام رمضان)، ومنها: رواية عمرو بن مرة، ولفظه: (فأخذهن الرجل يعدهن بيده: وصيام رمضان، وحج البيت، فقال ابن عمر: وحج البيت، وصيام رمضان، هكذا سمعنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، ومنها: رواية عبدالملك بن عمير التي سقط منها ذكر الحواري بن زياد، ولفظه: (فجعل الرجل يريد أن يقول: وصوم رمضان، وحج البيت، فيأبى عليه عبدالله إلا أن

يقول: حج البيت، وصوم رمضان)، وهي رواية موقوفة على ابن عمر .  
والموازنة إنما هي بين القسمين الثاني والثالث، وهو اختلاف شديد، إذ هما متقابلان، فأما من حيث الصحة فرواية سعد بن عبيدة أصح جميع هذه الروايات التي ذكرت هذا الحوار، وقد سبق بيان ذلك، وجميع الروايات التي ذكرت الحوار ضعيفة، سوى رواية سعد بن عبيدة، ولكن الإشكال أن رواية سعد بن عبيدة اختلفت في هذا الحوار على القسمين ذاتهما، وقد سبق أن مدار حديثه على أبي مالك الأشجعي، وقد رواه عنه أربعة رواة، وهم: أبو خالد الأحمر، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن فضيل، وعثمان بن ساج، ولم يذكر محمد بن فضيل الحوار، وذكره أبو خالد على القسم الثاني، وذكره يحيى بن زكريا، وعثمان بن ساج على القسم الثالث، وسبق بيان ضعف عثمان بن ساج، وتبقى رواية يحيى بن زكريا، وقد روى الحديث عنه راويان، وهما سهل بن عثمان وأسد بن موسى، ولم يذكر سهل الحوار، وهو الذي أخرجه مسلم، وإنما ذكر الحوار أسد بن موسى فقط، وهو صدوق يغرب، وفيه نصب<sup>(١)</sup>، ولكن تأييد روايته برواية عثمان بن ساج، وبالروايات الأخرى مع ضعفها.

فيحتمل ترجيح القسم الثاني، ووجه ذلك أنه إسناد صحيح، وأن كل ما خالفه فيه طعن، وهذا ظاهر صنيع مسلم، ويحتمل ترجيح القسم الثالث، وذلك لكثرة الروايات الواردة فيه، وإن كانت لا تخلو من ضعف، غير أن تواردها على هذا المعنى يقويها، ويؤيد ترجيحها أيضا معنى الحديث، فإن المشهور في الأحاديث تقديم الصوم على الحج، كما في قصة جبريل التي يرويها ابن عمر وغيره، وفي أحاديث أخرى، فلما قدم ابن عمر الحج حاوره فيه غير واحد، فبين أنه سمعه بتقديم الحج، ولو كان ابن عمر يقدم الصوم لما احتاج إلى محاوره في ذلك، لموافقته الأحاديث الأخرى، وهذا الاحتمال في نظري أقوى من احتمال

(١) انظر: التقريب (٣٩٩).



ترجيح القسم الثاني الذي هو ظاهر صنيع مسلم، وأما الجمع بين الحوارين كما ذهب إليه غير واحد من الشراح المتأخرين فلا معنى له، وإنما يحتاج إليه عند ثبوت الحوار على القسمين ثبوتا لا جدل فيه، وبالله التوفيق.

٢ - زيادة (ويكفر بما دونه)، وهذه اللفظة جاءت من طريق سعد بن عبيدة، وقد سبق أنه تفرد عنه به أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي، وقد روي عن أبي مالك بأربعة ألفاظ، فرواه أبو خالد الأحمر بلفظ: (على أن يوحد الله)، وروايته عند مسلم وغيره، ورواه محمد بن فضيل بلفظ: (شهادة أن لا إله إلا الله)، ورواه عثمان بن ساج بلفظ: (على أن يعبد الله)، وانفرد يحيى بن زكريا بن أبي زائدة بلفظ: (على أن يعبد الله، ويكفر بما دونه)، وروايته أخرجه مسلم وغيره، ولم أقف على هذه اللفظة في غير هذا الطريق.

فتبين أن هذه اللفظة تفرد بها يحيى بن زكريا، وقد رواها عنه راويان، وهما سهل بن عثمان، وأسد بن موسى، فالظاهر أن الحمل فيها على يحيى بن زكريا، ولعله قالها تفسيرا للشهادة، إذ من لازم شهادة أن لا إله إلا الله ومقتضاها أن يكفر بكل ما يعبد من دون الله.

وإذا كان الأمر كذلك فشان هذه اللفظة يسير، إذ تدخل في التعبير بالمعنى، وإن كان في ذلك مزيد إيضاح وتفصيل، والله أعلم.

٣ - جاء في رواية مجاهد بن جبر تكرار الحج بلفظ: (وحج البيت، وحج هذا البيت، مرتين)، وهذه اللفظة لم أقف عليها إلا في رواية مجاهد عند الطبراني، وقد سبق أن طريق مجاهد ضعيف، وبناء عليه فهي لفظة ضعيفة في هذا الحديث، والله أعلم.

٤ - الجهاد والصدقة وقع ذكرهما في بعض الروايات عن ابن عمر، وهو في جميع مواضعه موقوف على ابن عمر، وأن ذلك من العمل الصالح، أو أنه عمل حسن، ولم أقف عليه مرفوعا في شيء من الروايات، ولا أنه من أركان الإسلام، ولكن جاء في بعض الروايات ما ينبغي توضيحه، ففي بعض

مواطن رواية يزيد بن بشر السكسكي: (فقال له رجل: والجهاد في سبيل الله؟ قال ابن عمر: الجهاد حسن، هكذا حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وفي أخرى: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، ثم الجهاد بعد ذلك حسن، هكذا حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وفي رواية ثالثة: (إن الإسلام بني على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان، والجهاد والصدقة من العمل الصالح، هكذا حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، فهذه روايات قد يظن الناظر فيها منفردة أن ذكر الجهاد والصدقة مرفوع في الحديث، وليس الأمر كذلك، بل هو موقوف، وإنما قاله ابن عمر جوابا لمن سأل عنه، وأما قوله: (هكذا حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، فهو راجع إلى ذكر الأركان الخمسة فقط. وهذا الذي ذكرته ظاهر لمن نظر في روايات الحديث، ولأجل توضيحه أذكر بعض الروايات المبينة، ففي رواية ليزيد بن بشر نفسه: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان، هكذا حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، ثم الجهاد بعد ذلك حسن)، وفي أخرى: (ويلك إن الإيمان بني على خمس: تعبد الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج، وتصوم رمضان، كذلك قال لنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، ثم الجهاد حسن)، وفي رواية ثالثة: (بني الإسلام على خمس: شهادة ألا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان، قال: فقال له رجل: والجهاد في سبيل الله عز وجل؟ فقال: الجهاد حسن، هكذا حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وهذه الرواية تبين موضع سؤال الرجل، كما تبين سبب مجيء الإشكال في اختصار بعض الروايات.

فهذه الروايات كلها من رواية يزيد بن بشر، وقد جاء ما يؤكد ذلك من

رواية أبي سويد العبادي، وهي مرفوعة، بلفظ: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان، قلت: يا أبا عبد الرحمن ما تقول في الجهاد؟ قال: من جاهد فإنما يجاهد لنفسه)، وفي رواية طلحة بن مصرف، وهي مرفوعة أيضا: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن، والجهاد؟ قال هكذا قال لنا نبينا -صلى الله عليه وسلم- بني الإسلام على خمس، قال: فسماهن، قال: والجهاد من العمل الصالح).

وقد جاءت هذه اللفظة من رواية الحواري بن زياد، ولكن الحديث كله موقوف، غير أنه يفيد أن الجهاد والصدقة سوى الزكاة ليست من أركان الإسلام، كما في هذا اللفظ له: (كنت جالسا عند عبد الله بن عمر، فجاءه رجل شاب فقال: ألا تجاهد؟ فسكت وأعرض عنه، فقال ابن عمر: إن الإسلام بني على أربع دعائم، إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، لا يفرق بينهما، وصيام شهر رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا، وإن الجهاد والصدقة من العمل الحسن).

٥- لفظ عطاء الخراساني لفظ مطول، ولم أقف على أحد تابعه على لفظه المطول الذي ساقه، وقد سبق بيان ضعفه.

### الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد، ففي ختام هذا البحث أسجل النقاط التالية:

أولاً: تبين أن حديث ابن عمر هذا روي من واحد وعشرين طريقاً عنه، منها المرفوع، ومنها الموقوف.

ثانياً: الصحيح المرفوع منها ثلاثة طرق، وهي طريق عكرمة بن خالد، وطريق سعد بن عبيدة، وطريق محمد بن زيد، والصحيح الموقوف طريق نافع مولى ابن عمر، وأما باقي الطرق فضعاف.

ثالثاً: أن أحاديث الصحيحين منها ما يكون له طرق أخرى كثيرة خارجهما وتحتوي على زيادات متنية مهمة، وعند دراستها يتبين الصحيح منها والضعيف، وهذا يؤكد أهمية دراسة أحاديث الصحيحين بتوسع، وليس لإعادة الحكم عليها، وإنما لمعرفة الطرق والألفاظ التي تجنبها الشيخان، ومعرفة سبب ذلك.

رابعاً: أوصي بأهمية التوسع قدر الإمكان في تخريج الأحاديث ودراساتها، وجمع ما يمكن جمعه من أقوال النقاد عليها، فبالإكثار من ذلك يمهر الباحث وتفتح له مغاليق هذه الصناعة العظيمة، وبالله التوفيق.

### فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى لابن بطة، أبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: عادل بن عبدالله آل حمدان، دار المنهج الأول، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
٢. أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٣. أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
٤. أربعون حديثاً للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الأجرى المتوفى سنة ٣٦٠، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٥. الأربعون للإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي، حققها وعلق عليها: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم.
٦. الأربعين في الجهاد والمجاهدين، لأبي الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ المتوفى سنة ٦١٨، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٧. الأسماء والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير المتوفى سنة ٣٧٤هـ، تحقيق: يوسف ابن محمد الدخيل، مكتبة الغرياء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٨. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي

- الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، تحقيق: عز الدين علي السعيد، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
٩. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، للإمام الدارقطني، تصنيف: الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ويعرف بابن القيسراني، تحقيق: جابر بن عبدالله السريع، طبعة دار التدمرية.
١٠. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد بن أبي العينين، دار الفضيلة.
١١. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماکولا)، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
١٢. أمالي أبي القاسم الحرفي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبيدالله بن محمد الحرفي البغدادي، (المتوفى: ٤٢٣ هـ)، المحقق: محمد بن عبدالله آل عامر، الناشر: الدار الأثرية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.
١٣. الأمالي، لابن سمعون الواعظ، أبي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنيس البغدادي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، دراسة تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية.
١٤. الأمالي، للشجري، وهي الأمالي الخميسية، للمرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري، بترتيب القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
١٥. الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، الناشر: الدار

- السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٦. الإيمان، للحافظ محمد بن إسحاق بن منده المتوفى سنة ٣٩٥، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
١٧. التاريخ الأوسط، للإمام أبي عبد الله البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٨. تاريخ الثقات، للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.
١٩. التاريخ الكبير، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، توزيع دار الباز.
٢٠. تاريخ جرجان، للسهمي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، تصوير عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
٢١. تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٢. تاريخ يحيى بن معين، رواية: عباس بن محمد الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
٢٣. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦، تحقيق: عبد الله نؤارة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٢٤. التدوين في أخبار قزوين، للمؤرخ الكبير عبد الكريم بن محمد الرافعي

- القرويني، تحقيق: الشيخ عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر.
٢٦. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٧. تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار.
٢٨. تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
٢٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٠. التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم.
٣١. الثقات، لابن حبان البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية.
٣٢. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للحافظ



- أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
٣٣. الجامع لشعب الإيمان، للإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨، تحقيق: الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ودار الريان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٣٤. الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار الكتب العلمية.
٣٥. جزء بيبي بنت عبد الصمد الهروية الهرثمية عن ابن أبي شريح عن شيوخه، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٣٦. حديث الزهري: أبي الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن الزهري، المتوفى سنة ٣٨١هـ، رواية أبي محمد الحسن بن علي الجوهري المتوفى سنة ٤٥٤هـ، تحقيق: د/ حسن بن محمد البلوط، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٧. حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
٣٨. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الهروي (٤٨١ هـ)، المحقق: أبو جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٩. السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال المتوفى سنة ٣١١هـ، تحقيق: د/ عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٤٠. سنن الترمذي "الجامع الكبير"، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الجيل.

٤١. السنن الصغير، للإمام أبي بكر البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبع مكتبة الرشد، ١٤٢٢ - ٢٠٠١.
٤٢. السنن الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور / عبد السند حسن يمامة)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٤٣. سنن النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وهي السنن الصغرى، دار الكتاب العربي.
٤٤. سنن النسائي الكبرى، تحقيق: حسن عبدالمعظم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤٥. سؤالات البرقاني، للدارقطني، تحقيق: الدكتور عبدالحليم محمد أحمد القشقرى، طبعة لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٤٦. سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، تحقيق: جماعة مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤٠٩هـ.
٤٧. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة.
٤٨. شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: د/ همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٤٩. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الأجرى البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن.
٥٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة

الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٥١. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع.

٥٢. صحيح البخاري، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٣. صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٤. الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: أحمد أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى، ١٤٢٦، ٢٠٠٥هـ.

٥٥. الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

٥٦. الضعفاء لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، وهو مع كتابه: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، طبعة الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٧. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٥٨. الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، طبعة دار صادر، بيروت، تصوير دار الفكر.

٥٩. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، طبع

- مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٦٠. علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبي المعاطي النووي ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٦١. علل الحديث، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين، إشراف الدكتور سعد الحميد وزميله.
٦٢. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٣٤١هـ، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وتخريج: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي ودار الخاني بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٣. العلل، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، مؤسسة الريان.
٦٤. الغيلانيات، وهي فوائد أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي البزاز المتوفى سنة ٣٥٤هـ، تخريج: أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: د/ مرزوق بن هياس الزهراني، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٦٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: جماعة في مكتب تحقيق دار الحرمين، الناشر مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٦٦. فضائل الأوقات، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة.
٦٧. الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة الرشد.
٦٨. الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف، أبو العباس الحسن

- بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الخراساني النسوي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية.
٦٩. الإيمان، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
٧٠. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.
٧١. الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم.
٧٢. لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية.
٧٣. المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر.
٧٤. المراسيل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة.
٧٥. مسند أبي بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبيدالله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق.
٧٦. مسند أبي يعلى الموصلي، الحافظ أحمد بن علي بن المثنى المتوفى سنة ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة

الأولى، ١٤١٦هـ.

٧٧. مسند الإمام أحمد، تحقيق: جماعة من المحققين، بإشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

٧٨. مسند الشاميين، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٩. المسند الصَّحِيحُ الْمُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمَ، لأبي عَوَانَةَ يَعْقُوبَ بنِ إِسْحَاقَ الإسْفَرَايِينِيَّ (المتوفى ٣١٦ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، الناشر: الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٨٠. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨١. مشيخة ابن جوزي، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م.

٨٢. المصنف، للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بالهند.

٨٣. المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٤. معجم الشيوخ الكبير للإمام الذهبي، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨٥. المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٨٦. المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٧. المعجم المشتمل على ذكر أسماء وشيوخ الأئمة النبيل، للحافظ أبي القاسم علي ابن الحسن بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ، تحقيق: سكيئة الشهابي، دار الفكر.
٨٨. المعجم، لابن المقرئ المتوفى سنة ٣٨١هـ، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٨٩. من حديث الإمام سفيان الثوري، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
٩٠. المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد بن حميد الكسي المعروف بالكشي، (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المحقق: أبو عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة دار ابن عباس - المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٩١. المؤلف والمختلف، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٩٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة بيروت.
٩٣. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، الناشر: مكتبة الرشد / شركة الرياض - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٤. الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن  
يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: د. محمد عبد السلام  
محمد، مكتبة الفلاح، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.



**رابعًا :**

**الدعوة والثقافة الإسلامية**

